رسالة النور
أكتوبر
نوفمبر
2025
609

CE75SS
75 Years
في طاعة الله وخدمة الإنسان
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

مدن جديدة ومجتمعات مُستدامة

شرم الشيخ
"مدينة السلام" نموذجًا

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي: إيزيس عطية

تحرير ومراجعة لغوية: جرجس صبحي

العدد
609

مقاومة الخوف من التغيير 3

مدن جديدة ومجتمعات مُستدامة 4

شرم الشيخ "مدينة السلام" نموذجًا 16

المرأة المصرية في حرب أكتوبر 22

المُراقبة السائلة 24

"مسك السيرة" ليس شرًا وليس خيرًا 26

مقاومة الخوف من التغيير

بقلم

رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

ليس خافيًا أن التوسع العمراني وبناء المجتمعات الجديدة من الأمور التي أصبحت ضرورة حياتية رئيسة وأساسية، لا غنى عنها، ولا يحل محلها بديل آخر، ونحن نتحدث عن التنمية المستدامة، خاصة مع ازدياد الكثافة السكانية التي تشهدها مصر بشكل واضح وملحوظ منذ سنوات، ومن هنا كان الحل في إقامة وإنشاء مدن جديدة، سواء في المناطق الصحراوية أو في الظهير الصحراوي لكل مدينة من المدن المصرية على طول نهر النيل الممتد من الجنوب إلى الشمال، حيث تُمثل الأراضي الصحراوية مساحة تُقدر بأكثر من ٩٠٪.

ومن المعروف أن إنشاء المدن الجديدة أمر ينعكس إيجابيًا على حياة الإنسان/ المواطن من حيث جودة الصحة الجسدية والعقلية والنفسية، وفي هذا الإطار تُشير الدراسات العلمية إلى أن البيئة تؤثر على صحة الإنسان/ المواطن، كما تؤثر على تصرفاته وسلوكه وإنتاجه ومختلف تفاعلاته في المجال العام، وأن الاهتمام بالتخطيط العُمراني يُتيح الكثير من المكاسب البيئية والصحية، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية.

في هذا المقام لا نستطيع أن ننكر اهتمام الدولة المصرية بالتوسع العمراني، من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، التي وضعت على عاتقها الاهتمام بعملية البناء والتعمير وتشييد المباني السكنية والتجارية، وإقامة الأماكن الترفيهية، وتوفير الانتقالات والمواصلات اللائقة والمناسبة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، بالإضافة إلى الخدمات الدينية وبالتحديد دور العبادة، في إطار من التخطيط الجيد والواعي، كل هذا وغيره سمح بتوفير فرص عمل أمام الشباب، حيث يتواجد الكثير من المؤسسات والشركات والمصانع خارج الوادي الضيق وبالقرب من المدن الجديدة.

وإذا كانت الدولة، ومعها القطاع الخاص والشركات العاملة في مجال المقاولات والاستثمار العقاري، تقوم بدور أساسي ومهم في هذا الشأن، ففي تقديري أن الدور لن يكتمل إلا بتعاون مختلف مؤسسات المجتمع، وهنا يأتي دور وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية والفنية والشبابية..، من حيث مواجهة الثقافة الخاصة بمقاومة التغيير، وأن تواجه إصرار البعض على الإقامة في الوادي الضيق، وأن تعمل على مواجهة مشكلة الخوف من أي جديد، من خلال حث المواطنين وتشجيعهم على الانطلاق إلى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وتبيين فوائد العيش فيها، ومن ذلك مثلًا غياب العشوائية وتقليل التلوث، وتوافر مختلف الخدمات بجودة عالية، واستخدام الموارد بكفاءة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، وبالإجمال العيش في بيئة صحية وآمنة ومستدامة، ما يضمن رفاهية وازدهار الأجيال الحالية ويحافظ أيضًا على حقوق الأجيال القادمة.

مدن جديدة
ومجتمعات مُستدامة

يتمثل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومُستدامة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، دون إحداث تغيير كبير في طريقة بناء وإدارة المساحات الحضرية.

في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من "رسالة النور"، الذي يتناول عدة موضوعات منها جهاز مستقبل مصر ودوره في تحقيق استراتيجية المدن المستدامة، القيادة السياسية وتحقيق تنمية مستدامة شاملة... شرم الشيخ مدينة السلام نموذجًا، المدن الجديدة من الجيل الثاني.. نموذج مدينة المنيا، آفاق جديدة لمدن الاستدامة المصرية من خلال العاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة.

ويتضمن الملف حوارًا حول الصحة النفسية في المدينة وكيف تؤثر المساحات الخضراء والتخطيط العمراني على مزاجنا؟ بالإضافة إلى تقرير عن الزراعة والتقنيات الحديثة في الري، وآخر عن زراعة الأسطح كأحد مداخل التنمية المستدامة في المدن ودوره في حل مشكلة الأمن الغذائي. كما نلقي الضوء على تجارب بعض المدن في أوروبا وآسيا وإفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إعداد:

أحمد مصطفى علي، أمنية فوزي، أميرة عبد الفتاح، تريزا كمال، كريستينا عادل، محمد بربر، هبة جلال

تحرير:

د. رامي عطا صديق

مدن جديدة تنعم بالتنمية المستدامة

د. رامي عطا صديق

• مسئولية مشتركة بين مختلف مؤسسات الدولة والساكنين على أرضها من مواطنين وضيوف

أصبحت التنمية المستدامة بمثابة الشغل الشاغل للعالم أجمع، باعتبارها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وحسب الخبراء والمتخصصين فإن التنمية المستدامة تجمع بين ثلاثة عناصر أساسية هي:

١) النمو الاقتصادي،
٢) والإدماج الاجتماعي،
٣) وحماية البيئة.

وهنا تبرز مجموعة من الأهداف منها القضاء على الفقر، وصون الأرض وحمايتها، وتحسين ظروف المعيشة لكل فرد، من خلال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لحماية موارد الكواكب.

وحسب المتخصصين أيضًا فإن العديد من المدن تُعتبر أكثر عرضة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية بسبب كثافتها السكانية العالية وموقعها، لذا فإن بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود أمر بالغ الأهمية لتجنب الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وحسب بعض الأرقام والإحصائيات فإن المدن تُمثل مستقبل الحياة العالمية، وقد بلغ عدد سكان العالم نحو "٨" مليارات نسمة في عام ٢٠٢٢م، يعيش نصفهم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليعيش ٧٠ في المائة من الناس في المدن بحلول عام ٢٠٥٠م.

في هذه الحالة تتجلى التنمية المستدامة عند تخطيط المدن الجديدة، بداية من تحديد الموقع والمساحة والتصميم وتخطيط الشوارع، مرورًا بعمليات التنفيذ من حيث البناء والتشيد، وتوفير مصادر الطاقة النظيفة، وشبكة مواصلات كريمة ولائقة، وتوفير الخدمات المتنوعة، ومنها الخدمات الدينية والتعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، وبشكل عام من خلال التفكير في احتياجات المواطنين الحاليين والقادمين.

وبالتأكيد هناك أدوار على الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، يتمثل في التخطيط المُبدع الذي يراعي التنمية المستدامة، ومن خلال مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهناك أدوار أيضًا على المواطنين من حيث الحفاظ على تلك المدن والالتزام بالقيم والضوابط العامة، التي تظهر في سلوكيات المواطنين.

ومن هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التنمية المستدامة وتوعية المواطنين بها. وإذا كان علينا الاستفادة من المدن الكبرى حول العالم في أمريكا وأوروبا وأسيا، وبعض الدول العربية، فعلينا أيضًا الاستفادة من سلوكيات المواطنين وتصرفاتهم في تلك المدن.

وهنا تتجلى الثقافة الخاصة بمبدأ المواطنة، والتي فيها يكون المواطن/ المواطنة فاعلًا وليس مفعولًا به، يُشارك بنصيبه في الشأن العام، ومن ذلك المشاركة في إدارة مدينته، والحفاظ على جودتها من حيث النظافة والجمال، ما ينعكس بشكل أو بآخر على تحقيق جودة الحياة، وهي مسئولية مشتركة بين مختلف مؤسسات الدولة والساكنين على أرضها من مواطنين وضيوف.

العاصمة الإدارية والعلمين:
رؤية مصرية لمدن المستقبل

حوار: أحمد مصطفى علي

بين الأمل والتحدي، تقف العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين كرمزين طموحين لرؤية مصر نحو مدن المستقبل المستدامة، لكن- كيف تُخطط لمثل هذه المدن العملاقة؟ وما التحديات التي تواجهها؟ وهل يمكن أن تصبح نماذج دولية مميزة؟

في هذا الحوار، نستضيف الخبير الدولي الدكتور رجب محمد الصغير، أحد أبرز العقول التخطيطية، إذ يحمل خبرةً ثريةً تمتد عبر مئات المشاريع، من وضع المخططات الاستراتيجية والتنفيذية في مصر والسعودية، إلى قيادة ملفات مهمة مثل: إعداد تقييم المدن المصرية لصالح البنك الدولي، وتصور إعادة هيكلة القاهرة ببرنامج المعونة الإنمائية، كما أسهم بوضع دليل البنية الأساسية لعدد من المدن ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بجانب مشاركته بالمخطط الاستراتيجي لمطروح والعلمين.

يعمل الدكتور رجب الصغير أستاذًا مُنتَدَبًا بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني في جامعة القاهرة، وأستاذًا متفرغًا بكلية الهندسة في جامعة الأزهر.

بداية، ما أبرز ملامح التفرُّد في كل من العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين؟

بكل فخر، نقدم للعالم نموذجين استثنائيين: العاصمة الإدارية الجديدة، هي القلب النابض لمصر المعاصرة، لها هوية مميزة، لكونها مركزًا سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا عالميًا، حيث ستستضيف مقار الحكومة والسفارات، بالإضافة إلى منطقة مالية وتجارية جاذبة للاستثمارات العالمية.

ونعتز بشدة بنيتها الذكية المتكاملة، التي توفر إنترنت فائق السرعة، وأنظمة ذكية لإدارة النقل والطاقة والمرافق، مما يجعل العيش فيها أكثر سلاسة وكفاءة، كما نفتخر باعتمادها على الطاقة النظيفة الشمسية، وتخصيص مساحات خضراء شاسعة، وإنشاء الحديقة المركزية الأكبر عالميًا، متفوقة على "سنترال بارك" في نيويورك.

أما مدينة العلمين الجديدة: فهي جوهرة البحر المتوسط، بوصفها مدينة سياحية وسكنية وثقافية عالمية تجذب الزوار على مدار العام. وتتميز بطابعها المعماري الفريد الذي يجمع بين الأبراج الساحلية الشاهقة والأحياء السكنية العصرية، إلى جانب شواطئها الخلابة، ومرافقها السياحية العالمية مثل: المارينا لليخوت والفنادق.

بجانب بعدها الثقافي، حيث تضم متحفًا ودار أوبرا ومكتبات ومدينة تراثية، كما تحقق الاستدامة من خلال استخدام الطاقة النظيفة وتحلية مياه البحر، إلى جانب المساحات الخضراء والبحيرات الصناعية التي تضيف إلى جمالها ورونقها.

كيف اختلفت معايير التخطيط في العاصمة الإدارية والعلمين عن غيرها؟

هي نقلة نوعية في التخطيط العمراني، حيث مُنحت الأولوية لجودة الحياة والمعايير البيئية، وعلى عكس المدن التقليدية، فقد اُعتمد في المدينتين على: تخصيص مساحات خضراء شاسعة، وحدائق مركزية، وبحيرات صناعية لتقليل التلوث والضوضاء، ومراعاة التنوع البيئي عند إنشاء البنية التحتية، واختيار مواقع محطات الطاقة المتجددة بعد دراسة تأثيرها على المحميات الطبيعية وموائل الكائنات الحية كالغزال المصري والطيور المهاجرة.

ألا تمثل تكلفة مدن الاستدامة عبئًا على الاقتصاد المصري، على حساب الأولويات الاجتماعية مثل محاربة الفقر والبطالة؟

على العكس تمامًا، فهذه المدن ليست عبئًا، بل استثمارٌ ذكي يدر عوائد اقتصادية واجتماعية هائلة، فلسفتها قائمة على استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، وضمان حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة، إلى جانب جذب سياحة مُستدامة ذات إنفاق مرتفع.

فإن استغلال ١,٢٤٪ فقط من مساحة مصر في مشروعات الطاقة المتجددة سيؤدي إلى: توفير ٣٧٤ ألف فرصة عمل في مراحل البناء والتشغيل، وتوفير سنوي في تكلفة الطاقة يُقدر بـ١٧١ دولارًا للفرد، وتوفير ٢٤٣,٣ مليار دولار من تكاليف الرعاية الصحية بحلول ٢٠٢٥، نتيجة خفض التلوث.

ولا تقتصر الفوائد على الطاقة فحسب؛ فشبكات الاتصالات والتكنولوجيا في المدن الذكية تخلق آلاف الوظائف في مجالات الهندسة والصيانة والأمن السيبراني، وتجذب استثمارات عالمية في مراكز البيانات والشركات الناشئة، مما يبني اقتصادًا رقميًا جديدًا، ويوفر منصات للعمل عن بُعد، محوّلًا التحديات إلى فرص تنموية شاملة.

> **هذه المدن ليست عبئًا**
>
> **بل استثمارٌ ذكي**
>
> **يدر عوائد اقتصادية واجتماعية هائلة**

كيف نجحت العمارة المستدامة في تجنب الفخ المعماري "فقدان الروح" وضياع الهوية البصرية والروحية؟

تم الاعتماد على تصميم فضاءات مفتوحة تشجع على اللقاء والتواصل، تعكس قيم الشورى والتعاون المتأصلة في ثقافتنا، كما حرصنا على دمج عناصر من الموروث المعماري والتراثي المصري العريق في التصميمات، بحيث يشعر السكان بانتماء حقيقي للمكان، ويصبحوا حراسًا لهويته وروحه.

كيف تسهم مشروعات الاستدامة في العاصمة الإدارية والعلمين في تحسين الصحة النفسية وتحقيق السعادة؟

ترتبط الاستدامة ارتباطًا وثيقًا بالصحة النفسية للمواطنين، فمن خلال مؤشرات قياسية مثل نصيب الفرد من الطاقة النظيفة والمساحات الخضراء وجودة الهواء، نستطيع قياس الأثر الإيجابي المباشر على حياة السكان، فكلما زادت حصة الفرد من الطاقة المتجددة، انخفضت الانبعاثات الكربونية، مما يحسن جودة الهواء، ويقلل الأمراض الناتجة عن التلوث.

هذا التحسين البيئي ينعكس إيجابًا على الحالة النفسية للسكان، حيث تسهم المدن الخضراء والهواء النظيف ووسائل النقل الكهربائي في خلق بيئة حيوية تعزز السعادة والرفاهية المجتمعية.

كيف نوفق بين الاستثمار في الهيدروجين الأخضر عالي التكلفة وبين معاناة المواطن من غلاء المعيشة؟

نحن نتعامل بخطَّيْن متوازيين: حلول فورية لتخفيف الأعباء، واستثمارات استراتيجية تعود بعوائد كبيرة على المدى الطويل، فمشاريع الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح تُخفِّض تكلفة الكهرباء على المواطن بعد سنوات قليلة، وتخلق فرص عمل، وتقلل الانبعاثات الضارة مما ينعكس إيجابًا على الصحة العامة وتكلفة الرعاية الصحية.

أما الهيدروجين الأخضر فهو استثمار لتخزين الطاقة وتحويلها إلى سلعة تصديرية تدعم الاقتصاد الوطني.

كيف يتحقق التحول للاقتصاد الأخضر في العاصمة والعلمين، وهل يشكل خطرًا على الوظائف التقليدية؟

يعتمد التحول للاقتصاد الأخضر على دمج التكنولوجيا والاستدامة لتحقيق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويضمن العدالة الاجتماعية، حيث تُدار الخدمات والمرافق بأنظمة ذكية تعتمد على البيانات، مما يرفع كفاءة الطاقة ويحقق الاستدامة.

صحيح أن هذا التحول قد يتسبب في اختفاء بعض الوظائف التقليدية، لكنه يخلق في المقابل فرص عمل جديدة وأكثر تخصصًا في مجالات مثل: تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهكذا يتحول التحدي إلى فرصة حقيقية لبناء سوق عمل متقدم، يعوض الوظائف المفقودة بأخرى ذات قيمة أعلى ودخل أفضل.

كيف تطبق العاصمة والعلمين مفهوم "الاقتصاد الدائري" في إدارة الموارد؟

تتبنى المدينتان نموذج الاقتصاد الدائري الذي يحول النفايات إلى موارد قيمة، حيث يتم معالجة المياه وإعادة استخدامها، واستغلال المخلفات في صناعة السماد العضوي، وأيضًا تدوير المخلفات الإلكترونية، حيث يتم إصلاح الأجهزة أو استخلاص مواد ثمينة مثل الذهب من مكوناتها، مما يخلق فرص عمل جديدة في مجالات: الصيانة وإعادة التصنيع والتدوير، بدلًا من الاقتصاد التقليدي القائم على الاستهلاك والإهدار.

كيف صُممت المدن الجديدة لمواجهة التحديات الرقمية والمناخية؟

صُممت المدن الجديدة (العاصمة الإدارية والعلمين) لمواكبة المستقبل من خلال بنية تحتية ذكية وتقنيات متطورة، والتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة، تماشيًا مع استراتيجية مصر ٢٠٣٥، مما يحد من الآثار المناخية ويضمن استدامة بيئية.

على الصعيد التكنولوجي، تُستخدم شبكات اتصالات متطورة قائمة على الألياف الضوئية، توفر سرعات عالية تصل إلى ٢,٥ جيجابايت في الثانية، مما يسهل دعم خدمات متقدمة مثل إنترنت الأشياء والمدن الذكية.

كما يتم ربط البيانات بين المرافق والأنشطة المختلفة لتحقيق التكامل وتخفيض التكاليف، وتمكين التحكم الشامل في المعلومات، هذا النموذج المتكامل يجعل المدن الجديدة جاهزة لتحديات المستقبل.

ألا تستهلك المدن الذكية طاقة هائلة بسبب اعتمادها على التكنولوجيا؟

على العكس، تم تصميم هذه المدن لتكون موفرةً استثنائية للطاقة، ويكمن السر في نمط الحياة اليومي الذي يقلل الحاجة إلى التنقل، حيث يمكن للعمل والتعلم والتسوق أن يتم عن بُعد، مما يلغي الحاجة لاستخدام مئات الآلاف من السيارات يوميًا، وبالتالي توفير طاقة هائلة كانت تُهدر سابقًا في المواصلات والتلوث والزحام، مما يجعل المدن الذكية نموذجًا للكفاءة والاستدامة.

هل يمكن لهذه المدن أن تصبح خالية من الانبعاثات الكربونية تمامًا؟

نعم، هذا هو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه مصر بحلول ٢٠٥٠، حيث تعمل على تحويل مدنها إلى نماذج رائدة للتخلص التام من الانبعاثات الضارة، وقد بدأت هذه الرحلة بالفعل بعد مؤتمر المناخ COP حيث تم تعديل استراتيجية الطاقة ٢٠٣٥ لتعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة والتوسع في إنتاج

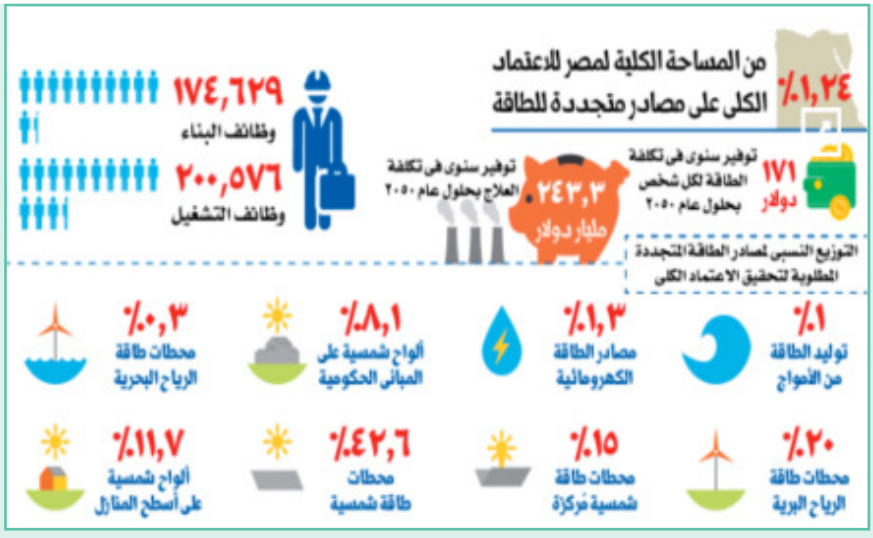

الهيدروجين الأخضر، وتبنِّي آليات تمويل مبتكرة تدعم هذا التحول. هذا التوجُّه الطموح سيعود بفوائد جمة على جودة الحياة، من خلال تحسين صحة المجتمع بفضل هواء أنقى، وبيئة أكثر استدامة تتيح عيشًا أفضل للأجيال القادمة.

ما أبرز التحديات التي واجهتكم في تطبيق معايير الاستدامة في البيئات الصحراوية؟

رغم أن الصحراء تمنحنا هبة الشمس والرياح بوفرة، إلا أن تحدينا الأكبر كان في دمج هذه الموارد الطبيعية ضمن نظام متكامل يحقق الاستدامة، فتمكَّنَّا من تحويل أشعة الشمس والرياح إلى طاقة كهربائية، ثم استخدمنا هذه الطاقة لاستخراج المياه الجوفية وزراعة الأرض.

النموذج الأكثر إبهارًا هو مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر في أسيوط، الذي سيحول منطقة صحراوية شاسعة إلى مركز عالمي للطاقة المُستدامة.

كيف تتعامل مدينة العلمين مع المخاوف المُتعلقة بالنشاط الزلزالي المحتمل؟

تمت دراسة المنطقة بدقة قبل البناء، وأكدت النتائج عدم وجود مخاطر وفقًا للمعايير العالمية، كما تم تطوير نظام ذكي متكامل للتنبؤ المبكر بالطوارئ، والتنسيق الفوري بين الجهات المعنية، وتأمين البنية التحتية والمرافق الحيوية، مما يضمن أعلى مستويات الجاهزية والأمان للمقيمين والزوار.

ما معايير كفاءة الطاقة التي تطبقها المدن المستدامة؟

تعتمد المدن على مواصفات عالمية متقدمة للبناء الأخضر، حيث يتم تحويل أسطح المباني إلى محطات شمسية منتجة للطاقة، واستخدام أحدث تقنيات الإضاءة الموفرة، هذه الإجراءات المتكاملة لا تقلل فقط من الانبعاثات الضارة، بل تحول المدن إلى نموذج بيئي مذهل يحقق وفرة اقتصادية كبيرة عبر خفض تكاليف التشغيل والاعتماد على الطاقة النظيفة.

ما الأثر المتوقع لمحطة الضبعة النووية على المنطقة؟

تمثل محطة الضبعة النووية نقلة استراتيجية كبرى، وستوفر طاقة نظيفة ضخمة تصل إلى ٤٨٠٠ ميجاواط، مما سيمكننا من تحلية كميات هائلة من المياه تكفي احتياجات كافة مدن الساحل الشمالي، كما ستساهم المحطة الثانية في النجيلة (٢٤٠٠ ميجاواط) في تعزيز هذا التوجه.

كيف تُقاس العوائد الاستثمارية لتوفير الطاقة والمياه في المدن المستدامة؟

يعتمد قياس العائد الاستثماري على معادلة بسيطة تركز على "فترة استرداد التكلفة"، فإذا كانت تكلفة الطاقة مرتفعة، فإن الاستثمار في حلول كفاءة الطاقة سيمكنك من استرداد رأس المال في خلال فترة لا تتجاوز ٥ سنوات، لتبدأ بعدها في الحصول على طاقة ومياه بتكلفة شبه مجانية، مما يحقق وفرة مالية مستدامة على المدى الطويل مع حماية البيئة.

كيف تحمِي المدن الذكية أنظمتها الرقمية من الاختراقات؟

نحمي البنية التحتية الرقمية من خلال فصل شبكات الخدمات الحيوية مثل الطاقة والنقل عن الإنترنت المفتوح، مع استخدام أنظمة تشفير متطورة ومراقبة مستمرة لاكتشاف أي تهديدات بشكل فوري، وكذلك تدريب الكوادر البشرية على التعامل مع الطوارئ الإلكترونية، وضمان حماية بيانات المواطنين عبر تقنيات التشفير، أي نظام دفاعي متكامل لحماية أمن المدينة الرقمي.

هل تلبي التشريعات المصرية متطلبات مدن الاستدامة الذكية؟

تمتلك مصر أساسًا تشريعيًا متقدمًا يتضمن قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وينظم جمع ومعالجة وتداول البيانات، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، ويركز على مواجهة الجرائم السيبرانية وحماية البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠١٩-٢٠٢٥) ولكنها إرشادية وليست ملزمة قانونًا.

لذلك الحاجة العاجلة والماسة إلى تطوير أطر قانونية أكثر شمولًا لتغطية مسؤولية الأنظمة الذكية، وضمان شفافية الذكاء الاصطناعي، مع تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والاستهلاك المستدام للطاقة، مما يعزز نمو المدن الذكية في إطار آمن ومستدام.

رجب الصغير:
التحول للاقتصاد الأخضر يعتمد على دمج التكنولوجيا والاستدامة لتحقيق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويضمن العدالة الاجتماعية

"زراعة الأسطح"...

مدخلٌ للتنمية المستدامة وحلٌ عمليٌ لأزمة الأمن الغذائي

- خبراء زراعيون يوضحون أهمية زراعة الأسطح وخطواتها الصحيحة
- زراعة الأسطح تسهم في خفض الواردات الزراعية بنسبة ٨٪
- عبدالرحمن شحاته: زراعة الأسطح تتم دون الحاجة إلى استخدام مبيدات كيماوية
- عمرو جاد: ٥ خطوات مهمة لبدء مشروعات النباتات المنزلية
- فوائدها: تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، توفير فرص عمل جديدة، زيادة الدخل الأسري، تعزيز الصناعات المحلية، وتحسين البيئة الحضرية

تقرير: أمنية فوزي

تُعَد زراعة الأسطح واحدة من الحلول المبتكرة التي برزت في السنوات الأخيرة، كأحد مداخل التنمية المستدامة؛ حيث تُمثل استغلالًا أمثل للمساحات غير المُستغلة في المدن، وتحويلها إلى مساحات إنتاجية خضراء، وتأتي أهميتها من كونها تُساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال توفير جزءٍ من احتياجات الأسر والمجتمعات من الخضروات والفواكه الطازجة، بما يقلل من الاعتماد الكلي على الأسواق، ويخفف الضغوط الاقتصادية، كما تسهم في تحسين البيئة الحضرية عبر تقليل التلوث الهوائي، وخفض درجات الحرارة؛ فضلًا عن دورها في نشر الوعي البيئي وتشجيع المشاركة المجتمعية. وبذلك فإنها تمثل خطوة عملية نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وعلى هذا النحو، كشف خبراء في الزراعة لـ"رسالة النور"، أهمية زراعة الأسطح، وكيفية زراعة الخضروات والفاكهة بهذه الطريقة؛ لاستغلال الأسطح،

والاستفادة منها، والتخلص من القمامة والنفايات التي تملأ بعض الأسطح وتشكل خطرًا على السكان.

نباتات زراعة الأسطح

وقال المهندس عبدالرحمن شحاته، إن زراعة الأسطح تتم بأقل التكاليف، حيث يمكن البدء فيها باستخدام التربة البديلة من خلال المخلفات العضوية من المنزل؛ مثل: "نشارة الخشب، وقش الأرز، والرمل"، وتتم الزراعة دون الحاجة إلى استخدام مبيدات كيماوية، على سطح المنزل.

وأضاف أن البداية تكون بتنظيف سطح المنزل جيدًا أولًا، وألّا يتم الزرع أو وضع التربة على الأرضية مباشرة، ثم يتم اختيار النباتات المناسبة للزراعة على السطح، إذ يجب ألا يقل حجم التربة عن ٢٥سم، ويمكن استخدام إطارات السيارات، وجرادل البوايات، والبراميل.

كما أوضح أنواع الخضروات والفاكهة التي يمكن زراعتها فوق الأسطح؛ والتي منها: "الطماطم، الفراولة، الكانتلوب، الخيار، الفلفل، الفاصوليا، السبانخ، الملوخية، الفجل، والجرجير، وزراعة أشجار الليمون، والعنب، والرمان، والخوخ".

خطوات زراعة الأسطح

ومن جانبه، أوضح المهندس عمرو جاد، الخطوات الصحيحة لزراعة الأسطح، والمكونات الأساسية اللازمة لبدء مشروع نباتات منزلية، تبعًا للخطوات التالية:

أولًا: قبل البدء في زراعة الأسطح لا بد من توفُّر وحدات خشبية تُسمَّى "طاولات"، وهي على شكل مستطيلات، يبلغ حجمها حوالي ١مم في ١مم، ولا بد أن تكون ذات أرجل، ويبلغ طولها حوالي ٥٠ سم، وارتفاعها حوالي ١٠ سم.

ثانيًا: تغليف الطاولات من الداخل بالكامل بالمشمع البلاستيك، الذي يبلغ سمكه حوالي ٢٥ سم.

ثالثًا: عمل ٣ ثقوب داخل الغلاف البلاستيك، يبلغ حجم الثقب ١ سمً فقط، حتى يتم تصريف المياه الزائدة بعد القيام بعملية الري.

رابعًا: يتم تجهيز ١٠٠ لتر من البيئة الزراعية، وهي عبارة عن حبيبات صغيرة تسمى "البيرليت"، و"البيتموس"، يتم تقليبهم مع بعضهما وخلطهما بطريقة جيدة، وتكون النسبة بينهم ٥٠٪ إلى ٥٠٪، فـ "البيتموس" شديد التماسك ويشبه قالب الطوب من حيث الشكل والتركيب، وبالتالي يتم تفكيكه بالمياه، ولا بد من تفتيته جيدًا وخلطة مع البيرليت.

خامسًا: يتم وضع البيئة الزراعة التي تم تجهيزها، داخل الطاولات الخشبية المغلفة بالمشمع البلاستيك، ثم إضافة المياه إليها قبل وضع الشتلات الزراعية، ثم وضع البذور، ويتم زرع من ١٢- ٢٤ نباتًا في المتر المربع.

وتعد زراعة الأسطح فرصة اقتصادية واعدة لمصر، ليس فقط من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، بل أيضًا من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل الأسري، وتعزيز الصناعات المحلية، وتحسين البيئة الحضرية، واستنادًا إلى الإحصاءات والدراسات الحديثة، يظهر أن الاستثمار في هذا المجال يُمكن أن يسهم في نمو اقتصاديٍّ متكاملٍ ومستدامٍ.

تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد

وفقًا لتقرير وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠٢٣، ساهمت مشاريع زراعة الأسطح في زيادة الإنتاج المحلي للمحاصيل الطازجة بنسبة تقارب ١٢-١٥٪ في بعض المدن الكبرى؛ مثل: "القاهرة والإسكندرية".

وتُظهر الدراسات أن دعم هذه المبادرة يمكن أن يقلل من الواردات الزراعية بنسبة تصل إلى ٨٪ على المدى المتوسط، ما يسهم في تحقيق توازن أكبر في الميزان التجاري.

توفير فرص عمل وزيادة الدخل

وبحسب تقديرات البنك الدولي، يمكن أن يؤدي استثمار قدره مليون جنيه في مشاريع زراعة الأسطح إلى خلق ما يقارب ٥٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ما يُساهم في خفض معدلات البطالة بين الشباب والنساء.

كما أظهرت بعض الدراسات المحلية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال ساهمت في زيادة الدخل الأسري بنسبة تصل إلى ٢٠٪ في المناطق التي تم تطبيقها بنجاح.

تعزيز الاقتصاد المحلي

وتسهم مشروعات زراعة الأسطح في تعزيز الصناعات المرتبطة بالزراعة الحضرية؛ مثل: إنتاج المعدات الزراعية العضوية، وتجارة المنتجات الطازجة؛ حيث تشير بعض التقارير إلى نمو هذه الصناعات بنسبة ١٠-١٢٪ سنويًا في ظل الدعم المناسب، كما يُقدّر أن القيمة المضافة الناتجة عن هذه المشاريع قد تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المحلي في المدن الكبرى بما يصل إلى ١-٢٪.

تخفيض تكاليف المعيشة

وبحسب دراسة أجرتها إحدى الجامعات المصرية في عام ٢٠٢٢م، أظهرت الأسر التي تعتمد على زراعة الأسطح لتلبية احتياجاتها من الخضروات والفواكه انخفاضًا يصل إلى ١٥٪ في مصروفاتها الشهرية على الغذاء، وهذا التوفير يعزز القدرة الشرائية للأسر، ما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي بشكلٍ غير مباشرٍ.

تحسين البيئة وتقليل التلوث

كما تُفيد إحصاءات وزارة البيئة أن المساحات المزروعة على الأسطح يمكن أن تخفض درجات الحرارة في المناطق الحضرية بنسبة تصل إلى ٢-٣ درجات مئوية، ما يقلل من استهلاك الطاقة للتبريد، ويساهم في خفض الانبعاثات الكربونية، وأظهرت بعض الدراسات أن النباتات الحضرية تساهم في تنقية الهواء من الملوثات بنسبة تصل إلى ٥-٧٪، ما يُحسن الصحة العامة ويقلل من الأعباء الاقتصادية على نظام الرعاية الصحية.

تجربة زراعة أسطح الأسمرات

الجدير بالذكر أن الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، كان قد أكد نجاح تجربة زراعة أسطح ٣ عقارات بمدينة الأسمرات؛ تشمل مصنعًا للملابس مخصصًا لتشغيل سيدات الأسمرات، والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، ومجمع الخدمات المتكاملة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي، والتي تتم بالتعاون بين المحافظة، مؤسستي "فاروق الباز" و"معًا لحياة أفضل"؛ مشيرًا إلى أنه سيتم تعميم هذه التجربة على أسطح ٤٥٠ عقارًا آخرين بالأسمرات.

وأضاف محافظ القاهرة أن هذه التجربة تأتي في إطار المبادرات التي تدعمها المحافظة، لافتًا إلى أن زراعة الأسطح تعد استكمالًا للدور التنموي؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وطالب بتعميم هذه التجربة، والعمل على متابعتها وصيانتها لضمان الاستدامة، موجهًا هيئة نظافة وتجميل القاهرة بتقديم كافة أوجه الدعم اللوجيستي لها.

تجارب مدن أوروبا وإفريقيا وآسيا

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير: أميرة عبدالفتاح

يشهد العالم الكثير من التجارب حول استدامة المدن في جميع قاراته، في أوروبا وآسيا وافريقيا، وعبر هذا التقرير نعرض بعض هذه التجارب.

أولًا: أوروبا

كوبنهاغن (الدنمارك)

من أكثر العواصم جرأةً في سباق الحياد الكربوني خطتها "CPH ٢٠٢٥" أرادت بلوغ الحياد المناخي بحلول ٢٠٢٥ عبر أربعة محاور: كفاءة الاستهلاك، إنتاج الطاقة النظيفة، النقل المستدام، وحوكمة المدينة، ومع أن المدينة حققت خفضًا كبيرًا في الانبعاثات (تقديرات تقارب ٧٥٪ منذ ٢٠٠٥)، إلا أن الوصول إلى "صفر صافٍ" بحلول ٢٠٢٥ تعثر، ويرجّح المسؤولون انتقال الموعد إلى ما بين ٢٠٢٦ و٢٠٢٨ مع الاعتماد على مشاريع احتجاز الكربون في محطة "أماغر باكه" الفكرة الجوهرية هنا أن المدن يمكنها التقدّم بسرعة كبيرة، لكن بلوغ الحياد الكامل قد يتوقف على أدوات خارج سلطتها المباشرة (كالتقاط الكربون أو تغييرات في الشبكات الوطنية للطاقة)، ما يستلزم عقد "عقود مناخية" أوسع على مستوى الدولة والاتحاد الأوروبي.

ورغم التحدي، تُواصل كوبنهاغن تحديث رؤيتها إذ تعمل على خطة مناخية ٢٠٣٥ وتُثبت مشروع "المدينة ذات الخمس دقائق" في "نوردهافن"، بما يقرّب الخدمات ويقلّص الحاجة إلى السيارة الخاصة، وهو امتداد حديث لفلسفة "المدينة ذات الـ١٥ دقيقة".

دروس كوبنهاغن للمدن الأخرى

لا يكفي إعلان الحياد؛ يجب تصميم "مَسارات تَحقيق" قابلة للتنفيذ ضمن صلاحيات المدينة، مع هوامش بديلة عندما تتأخر الحلول المعتمدة على أطراف خارجية.

إعادة تشكيل أنماط التنقل والحيز العام (مسارات دراجات، نقل عام كهربائي) تُوفّر مكاسب مُتراكمة في جودة الهواء وصحّة السكان، حتى لو تعثر الوصول للحياد في الموعد الأولي.

باريس (فرنسا)

اختارت باريس الانحياز بوضوح لتقليل الاعتماد على السيارات، في مارس ٢٠٢٥، صوّت السكان بنسبة تقارب ٦٦٪ لتحويل ٥٠٠ شارع إضافي إلى مساحات مشاة وخُضرة خلال ثلاث سنوات، تماشيًا مع رؤية "الـ١٥ دقيقة" التي تقرّب الخدمات من المقيم وتدفع التنقل النشط، هذا التصويت جاء بعد مسار متدرج حظر السكوترات الكهربائية، زيادة رسوم مواقف سيارات الدفع الرباعي، وإضافة نحو ٨٤ كم من مسارات الدراجات منذ ٢٠٢٠، ما أسهم في زيادة استخدام الدراجات بنسبة ٧١٪ وفق التغطيات الإخبارية.

هذا النهج هو إعادة توزيع الحيز العام لصالح المشاة والدراجات ليس مجرد "تجميل حضري"، بل سياسة صحة

عامة ومناخ في تقليل الضوضاء، الانبعاثات، والوفيات المرتبطة بتلوث الهواء، ورفع النشاط البدني، وتعزيز العدالة المكانية في الوصول للخدمات.

برشلونة (إسبانيا)

قدّمت برشلونة نموذج "السوبر بلوكس": مجموعات من المربعات السكنية يُعاد تنظيم حركة المرور داخلها، فتقل السيارات لصالح المشاة والدراجات والأنشطة البطيئة الإيقاع تقييمات رسمية ودراسات صحية تشير إلى انخفاضات ملحوظة في حركة المركبات والتلوّث الضوضائي والهوائي داخل الأحياء التي طُبّق فيها النموذج (مثل "سانت أنطوني")، مع تحسن مُدرك في الرفاهية ونوعية النوم والهواء، وزيادة التفاعل الاجتماعي، التقديرات التي تُحاكي تقليلًا أوسع في المرور داخل المدينة تُظهر إمكان خفض ثاني أكسيد النيتروجين (NO_2) بنسبة ١٧-١٨٪ تقريبًا وتجنّب عشرات إلى مئات الوفيات المبكرة سنويًا، بحسب السيناريو وبالتالي إعادة توزيع الشوارع لصالح الناس ليست "تجريبًا جماليًا"، بل تدخّل صحة عامة واقتصاد حضري بامتياز.

فيينا (النمسا)

تُعرَف فيينا بأنها "عاصمة الإسكان الاجتماعي"، وتشير مصادر متعددة إلى أن أكثر من ٤٠٪ من وحدات السكن تُدار كنُظم اجتماعية (بل تُرفع النسبة إلى نحو ٦٠٪ إذا شُمِل الدعم التعاوني المحدود الربح)، مع إيجارات أقل بحوالي ٣٠٪ من السوق الخاص في المتوسط، وجودة عمرانية عالية.

هذا المخزون العام المُدعّم الضخم يسهم في أحد أعمدة الاستدامة، وهي القدرة على تحمّل تكاليف المعيشة والحد من التفاوت المكاني، ويمنح المدينة قدرة على توجيه معايير البناء نحو كفاءة طاقة أعلى، ما يخفض البصمة الكربونية للسكن على المدى الطويل، تُظهر تجربة فيينا أن العدالة السكنية ليست مجرد شأن اجتماعي، بل أداة مناخية أيضًا تُقلل انبعاثات القطاع السكني وتحافظ على تماسك المجتمع.

إن مدن أوروبا تُراكم الأدلة على أن إعادة تصميم الشارع والمربع السكني وسياسات الإسكان والنقل النظيف تُنتج مكاسب بيئية وصحية واقتصادية في وقت واحد.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي يتابع عبر تقارير "يوروستات" رصد التقدم نحو أهداف ٢٠٣٠، تبقى المبادرات البلدية من كوبنهاغن إلى باريس وبرشلونة وفيينا المختبر الحقيقي للتجريب والسياسات القابلة للاستنساخ في مدن أخرى.

ثانيًا: إفريقيا

كيب تاون (جنوب إفريقيا)

قصة كيب تاون خلال جفاف ٢٠١٥-٢٠١٨ أصبحت مرجعًا عالميًا لإدارة الطلب على المياه عند ذروة الأزمة في يناير ٢٠١٨، فرضت المدينة حدًا يوميًا صارمًا ٥٠ لترًا للفرد، مع إجراءات ردع وتسعير ورسائل عامة دقيقة.

النتيجة خفضٌ يقارب ٦٠٪ في استهلاك المياه مقارنة بمستويات ٢٠١٥ خلال أشهر قليلة، وهو إنجاز غير مسبوق لمدينة بهذا الحجم. وقد وثّقت المدينة إرشادات تفصيلية في تقاريرها "Water Outlook ٢٠١٨"، فيما أعادت دراسات لاحقة تقييم التأثيرات السلوكية والتقنية على حد سواء.

النموذج هنا يدمج بين الهندسة الصلبة (تحلية طارئة، معالجة مياه، إدارة التسرب) والهندسة السلوكية (مؤشرات مقارنة مع الجيران، قوائم شرف، رسائل ذكية)، وأظهر أن الطلب يمكن أن يكون "بنية تحتية خفية" بقدر فعالية السدود والأنابيب.

على المدى الأبعد، تحوّلت كيب تاون إلى برنامج حلول طبيعية لحماية مصادر المياه (إزالة الأنواع الشجرية الدخيلة التي تلتهم المياه في أحواض التجميع)، وهو استثمار بيئي يُعزّز أمن الإمداد بتكلفة أقل من توسعات ضخمة في البنية الصلبة.

كيغالي (رواندا)

رواندا تدفع بمشروع "المدينة الخضراء كيغالي" في تلة كينيينيا وهو مشروع رائد مدعوم من الحكومة الألمانية عبر KfW وصندوق المناخ الأخضر (GCF) وصندوق رواندا الأخضر، يهدف لبناء حيّ نموذجي منخفض الكربون مع إسكان ميسور وتخطيط حضري مقاوم للمناخ.

المرحلة الأولى تستهدف نحو ١,٧٠٠ وحدة سكنية لإسكان ٧٠٠٠–٨٠٠٠ شخص على مساحة نحو ١٦ هكتارًا ضمن مخطط أشمل يغطي ٦٠٠ هكتار، الفلسفة ليست "مجمّعًا فاخرًا أخضر"، بل تنمية حضرية عادلة، كفاءة طاقة، حلول مياه وصرف دائرية، مساحات عامة، ومدارس وخدمات محلية، مع إدارة للمخاطر (انزلاقات، فيضانات) عبر تصميم حضري وبُنى تحتية زرقاء/خضراء.

الملهم من تجربة كيغالي، يمكن للمدن الأفريقية السريعة النمو أن "تُقفل" مسارات منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ منذ التخطيط الأول، بدل "تصحيح" المدن المتضخّمة لاحقًا، التمويل المختلط (تنموي/مناخي) مع هيئات تنفيذية محلية قوية (مثل صندوق رواندا الأخضر) يخلق سبيلاً عمليًا لتجاوز فجوات الميزانيات البلدية.

بحسب الدروس المتراكمة من كيب تاون وكيغالي، فإن المرونة (في الماء والحيّز العام) والعدالة المكانية والمسارات منخفضة الكربون منذ التصميم هي ثلاثية النجاح، تُظهر هذه النماذج أن إفريقيا ليست "مُلحقًا" لقصص الآخرين، بل مختبر سياسات يُخرج حلولًا قابلة للتكيّف مع واقع مالي ومناخي معقّد.

ثالثا آسيا

سنغافورة

شهدت قارة آسيا خلال العقدين الأخيرين طفرة ملحوظة في تطبيق مفهوم المدن المستدامة، استجابة للتحديات البيئية والضغط السكاني السريع، حيث يعيش أكثر من ٥٥٪ من سكان آسيا في المناطق الحضرية وفقًا لتقارير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢.

وتعد سنغافورة نموذجًا رائدًا في هذا المجال، إذ استطاعت تحقيق معدلات إعادة تدوير للنفايات تصل إلى نحو ٦٠٪، مع خطط لرفعها إلى ٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠، إضافة إلى أن أكثر من ٥٧٪ من مساحتها مغطاة بالمساحات الخضراء عبر مبانٍ وحدائق عمودية.

سيول (كوريا الجنوبية)

ركزت على النقل المستدام، حيث يشكل النقل العام أكثر من ٦٥٪ من إجمالي التنقلات اليومية، كما انخفضت انبعاثات الكربون بنسبة ١٢٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ بفضل سياسات الطاقة النظيفة.

الصين

أطلقت الحكومة برنامج "المدن الإسفنجية" في أكثر من ٣٠ مدينة، مثل ووهان وشنزن، لمعالجة مشكلات الفيضانات وإدارة المياه، حيث يهدف إلى امتصاص ٧٠٪ من مياه الأمطار محليًا بحلول ٢٠٣٠.

طوكيو ويوكوهاما (اليابان)

من أبرز النماذج؛ إذ تعتمد على الطاقة المتجددة بنسبة متزايدة تصل إلى ٢٢٪ من مزيج الطاقة، وتسعى للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، هذه التجارب توضح أن آسيا باتت مختبرًا عالميًا للمدن المستدامة، من خلال الجمع بين التكنولوجيا، وإدارة الموارد، والتخطيط العمراني، بما يعزز جودة الحياة ويحد من الانبعاثات.

أسباب نجاح هذه التجارب

أهداف واضحة لكن قابلة للمراجعة "كوبنهاغن"، وضعت ٢٠٢٥ كهدف صعب وحين اتضح أن عناصر الحياد خارج السيطرة المباشرة (التقاط الكربون)، قامت بتحديث المسار بدل إنكار الواقع، فتكون الدروس الأهم هي حوكمة أهداف مرنة، ومحاسبة شفافة، وعقود مناخية تمتد خارج حدود البلدية.

بالإضافة إلى إعادة تخصيص الحيّز العام من باريس إلى برشلونة، كلّما ازداد نصيب المشاة والدراجات تقلّص التلوث، وارتفع النشاط البدني، وتحسنت الصحة العامة، وهي مكاسب تُترجم إلى وفورات اقتصادية أيام عمل، صحة، جذب استثماري.

وأيضا سلوك السكان كـ"بنية تحتية" تجربة كيب تاون تؤكد أن أدوات السلوك (تسعير، إشارات اجتماعية، عدادات ذكية، لوحات النتائج) يمكن أن تغيّر المنحنى سريعًا، الطلب مورد يمكن تعبئته لا مجرد رقم يجب خدمته.

وتضم أيضًا التمويل المختلط والمبتكر ومشاريع مثل "كيغالي الخضراء" تعتمد على صندوق أخضر تنموي بلدي لردم فجوة التمويل، وهذا إطار يمكن استنساخه في مدن نامية تسعى لبنية تحتية منخفضة الكربون.

أيضًا التحول التشغيلي كامل النطاق "شنتشن" أثبتت أن كهربة النقل العام قابلة للتحقيق على مستوى مدينة كاملة لا تجارب متناثرة حين تتوفر رؤية تشغيلية وتمويل وبنية شحن ذكية.

وأخيرًا الاقتصاد الدائري للموارد، سنغافورة تُحول "المياه المُعادة" إلى عمود رابع للأمن المائي والصناعي، مع رقابة جودة تشمل نحو ٣٠٠ مؤشر مستوى من الانضباط التشغيلي يطمئن الصناعة والسكان.

التجارب التي تم استعراضها لا تَعدُ بحلول "سحرية" لكنها تُثبت أن السياسة المحلية قادرة على خلق مكاسب كبيرة ملموسة، حتى حين تتعثر المسارات العالمية، أوروبا تُظهر كيف تُعاد صياغة الشوارع والحيّز العام لتخفيض الانبعاثات وتحسين الصحة؛ إفريقيا تُعطي درسًا في المرونة وتوليف السلوك مع الحلول الطبيعية؛ وآسيا تكشف كيف تُدار عمليات حضرية ضخمة (حافلات، مياه) بمستوى انضباط تقني يُلهم الآخرين.

المنيا الجديدة

حاضرة عمرانية حديثة على أعتاب التحول لمدينة مستدامة في صعيد مصر

تحقيق: تريزا كمال

على الضفة الشرقية لنهر النيل، وفي مواجهة مدينة المنيا القديمة، تمتد مدينة المنيا الجديدة كأحد أهم مشروعات التوسع العمراني في صعيد مصر، أُنشئت بقرار جمهوري عام ١٩٩١، على مساحة إجمالية تبلغ نحو ٣١١٠٦ فدان، منها أكثر من ٦,٦٠٠ فدان للبنية العمرانية، بينما خُصصت المساحات الأخرى للمناطق الصناعية والخدمية والسياحية والزراعية والمسطحات الخضراء.

وهي رؤية طموحة لاستيعاب ما يقرب من ٦٤٨ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، منذ انطلاق أعمال إنشائها عام ١٩٩١، نجحت المدينة في بناء شبكة بنية تحتية متطورة شملت محطات مياه وكهرباء وطرق بطول ٢٥٠كم، ومشروعات إسكان متنوعة ومنطقة صناعية كبري، ومؤسسات تعليمية ضخمة.

منذ انطلاق أعمال البناء، سعت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى جعل المنيا الجديدة نموذجًا للتخطيط الحضري الحديث في الصعيد، فتم تنفيذ شبكة طرق رئيسية وفرعية بطول نحو ٢٥٠كم تربطها بالطريق الصحراوي الشرقي والغربي، وإنشاء محطات مياه شرب بطاقة تتراوح بين ٦٠ و٩٥ ألف متر مكعب يوميًا، ومحطات صرف صحي وشبكات كهرباء متكاملة، إضافة إلى "سنترال" حديث يستوعب حتى ٣٠ ألف خط هاتفي

موقع متميز

تتميز مدينة المنيا الجديدة بتوسطها بين الشمال والجنوب؛ فهي تبعد ٢٥٠ كيلومترًا عن القاهرة، وترتبط بأنحاء الجمهورية عن طريق ٥ محاور طرق رئيسية، حيث تتميز المدينة باحتوائها على ٣ مداخل رئيسة: مدخل من طريق القاهرة/ أسوان، ومدخل من المنيا الصحراوي، وأخيرًا مدخل من المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة.

تتكون المدينة من مناطق سكنية وخدمية وصناعية وسياحية وترفيهية منقسمة كالآتي:

٨ أحياء سكنية (مساحة ٤١٨ فدانًا)، مساحات خضراء (٨٧١ فدانًا)، مناطق خدمية (٣٧١ فدانًا)، منطقة جامعات (٢٤٠ فدانًا)، منطقة سياحية (١٣٥ فدانًا)، مناطق ترفيهية (١١٤ فدانًا)، ومنطقة حرفية (٥٠ فدانًا).

خدمات ومشروعات حاضرة

تضم المدينة حاليًا مزيجًا متنوعًا من المشروعات السكنية الحكومية والخاصة، أبرزها مشروعات "سكن مصر" و"دار مصر" و"جنة"، إلى جانب وحدات "ابني بيتك" ومناطق "الفيلات"، كما تحتضن منطقة صناعية تمتد على مساحة ٧١ فدانًا، تضم ٩٩ قطعة صناعية و٥٧ مصنعًا يوفرون آلاف فرص العمل في مجالات مختلفة.

التعليم:

في مجال التعليم، تحتضن المدينة عددًا من الجامعات منها جامعة المنيا الأهلية، وجامعة دراية، وجامعة لوتس، وعددًا من المدارس الرسمية المتميزة والمدارس اليابانية والدولية، إلى جانب أكاديمية السادات، وعدد من المعاهد العليا المتخصصة. أما في القطاع الصحي، فتشمل المدينة أكثر من ١١ منشأة طبية بين مستشفيات متخصصة ومراكز صحية شاملة، من بينها مستشفى القلب والصدر، ومستشفى الصحة النفسية، ومجمع عيادات متكامل.

الترفيه والتسوق

للترفيه والتسوق تنتشر في المدينة النوادي الاجتماعية مثل نادي المهندسين ونادي الطيران ونادي الأطباء،

إضافة إلى مراكز تجارية كبرى و"مولات"، إلى جانب مطاعم ومقاهي ومساحات خضراء وأماكن مفتوحة.

التحديات على طريق الاستدامة

ورغم هذا الزخم التنموي، يظل الطريق نحو دخول المنيا الجديدة قائمة "المدن المستدامة" محفوفًا بتحديات تتطلب حلولًا متكاملة، فالمدينة بحاجة لتعزيز مفهوم التخطيط الحضري متعدد الاستخدامات، الذي يقلل الاعتماد على السيارات ويزيد من فرص المشي والأنشطة المجتمعية.

كما يمثل غياب منظومة نقل عام مستدام –مثل الحافلات الكهربائية أو الترام– نقطة ضعف أساسية أمام تحقيق الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات.

كما تبرز إدارة المياه كأولوية، من خلال التوسع في محطات إعادة الاستخدام والتحلية، وتنفيذ برامج لترشيد الاستهلاك، وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء بما يتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية. أما إدارة المخلفات فتتطلب تطوير منظومة متكاملة للتدوير والمعالجة، مع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي إطار التحول لمدينة ذكية، فإن إدخال أنظمة الإنارة الموفرة، والطاقة الشمسية، والخدمات البلدية الرقمية سيشكل نقلة نوعية في تحسين جودة الحياة وضمان استدامة النمو.

طموح الدولة

تظل المنيا الجديدة مثالًا على طموح الدولة في إعادة توزيع الكثافة السكانية وخلق مجتمعات عمرانية متكاملة في الصعيد. ومع الاستمرار في تطوير بنيتها التحتية، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتحقيق التكامل بين السكن والعمل والترفيه، يمكن أن تتحول إلى نموذج رائد للمدن الذكية والمستدامة في مصر خلال العقدين القادمين.

استيعاب الكثافة السكانية

المهندس أحمد مصطفى رئيس جهاز تنمية مدينة المنيا الجديدة، قال "إنه من المتوقع أن تستوعب ٦٥٠ ألف مواطن تقريبًا مع حلول عام ٢٠٥٠"، مشيرًا إلى "التطور الكبير الذي شهده قطاع الإسكان في المدينة خلال السنوات الأخيرة، علاوة على تنفيذ المزيد من الوحدات السكنية في الوقت الراهن".

ولفت رئيس جهاز تنمية مدينة المنيا الجديدة، إلى "أن حجم الاستثمارات في المدينة بلغ ٦ مليارات و٦٦٩ مليون جنيه، منها ملياران و٩٦٨ مليون جنيه لقطاع الإسكان، و٤٠٦,١٢٧ مليون جنيه للخدمات، و٥٥,٧٢٣ مليون جنيه للزراعة و٣٢٣٩,٢٧٨ مليون جنيه للمرافق، وأنه تم تنفيذ شبكات طرق على مستوى المدينة ومداخلها ومحاور ربطها الرئيسية بالطريق الأوسط والطريق الجنوبي والطريق الصحراوي الشرقي، وهو ما جذب السكان إلى المدينة لتوافر كل المرافق بها".

- **رئيس جهاز تنمية مدينة المنيا الجديدة: من المتوقع أن تستوعب ٦٥٠ ألف مواطن تقريبًا مع حلول عام ٢٠٥٠**
- **سكان المدينة يعبرون عن رضائهم لاهتمام المسؤولين بتطوير الأحياء وتحديثها**

شهادات الأيزو

وأكد رئيس جهاز تنمية مدينة المنيا الجديدة "أنه مؤخرًا تم منح جهاز مدينة المنيا الجديدة ٣ شهادات للمواصفات القياسية الدولية "الأيزو" الصادرة من منظمة الأيزو العالمية، أيزو ٩٠٠١ في إدارة الجودة، أيزو ٤٥٠٠١ السلامة والصحة المهنية ، وأيزو ١٤٠٠١ مطابقة نظم التوافق البيئي، وذلك في إطار سياسة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لرفع كفاءة العنصر البشري ومواكبة التطور في جميع مؤسسات الدولة وتطوير أداء أجهزة المدن. وأشادت الشركة المانحة بجهود العاملين بالجهاز، والتزام الإدارة العليا بتشجيع تطبيق المواصفات الخاصة بالجودة. ويُعد جهاز تنمية مدينة المنيا الجديدة أول جهاز يحصل على شهادات الأيزو في عهد المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، كما أنه من أوائل المصالح الحكومية بمحافظة المنيا التي سعت للحصول على الشهادات المشار إليها".

تطوير الأحياء

وعبَّر محمد عبده، من سكان مدينة المنيا الجديدة، عن سعادته بالإقامة في المدينة، لافتًا إلى "أنه في خلال السنوات الماضية جرى إعادة تأهيل وتطوير الأحياء الرابع والأول والثاني، وتنسيق موقع وزراعة الطريق الرابط بين وصلة طريق الجيش والكتلة العمرانية، وكذلك ازدواج طريق "المنيا–أسيوط" من كمين الصفا حتى وصلة طريق الجيش".

وأضافت ليلي شكري، من سكان المدينة "أنه تم تنفيذ ازدواج الطريق الصحراوي الشرقي من كمين الصفا حتى قرية الشرفا، ورفع الكفاءة لشبكة الطرق في المرحلة الأولى بالحي الأول، والمنطقة الصناعية، والطريق الشرياني، وهو ما جعل الحركة من وإلى المدينة أكثر سهولة".

وعن المساحات الخضراء، أشاد جون يوسف، من سكان الحي الرابع بمدينة المنيا الجديدة، بالمسطحات الخضراء بالطرق الرئيسية بالمدينة، وازدواج الطريق الصحراوي من كمين الصفا حتى مدخل المدينة، واستكمال زراعة الجزيرة الوسطى بالطريق الصحراوي حتى إدارة المرور بالمدينة بطول ٤,٥ كيلومتر، وصيانة المسطحات الخضراء بالحي الثالث، مُناشدًا المسئولين بالتطوير المستمر حتى تصبح مدينة المنيا الجديدة مدينة من مدن الجيل الرابع.

كيف يدعم جهاز "مستقبل مصر"

مسار التنمية المستدامة في مصر؟

كتبت: كريستينا عادل

أنشئ جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ٢٠٢٢، وهو هيئة حكومية مصرية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي من خلال تنفيذ مشروعات زراعية وصناعية ضخمة، بدأ نشاط الجهاز تحت إشراف القوات الجوية المصرية بغرض المساهمة في مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية في مصر.

مشروعات زراعية كبرى

يعمل جهاز مستقبل مصر على استصلاح الأراضي الجديدة بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية شمال وجنوب مصر، وفي مناطق مختلفة من مصر، مثل الدلتا الجديدة والساحل الشمالي الغربي، بهدف زيادة الرقعة الزراعية، بجانب كيانات حكومية أخرى تعمل في المجال ذاته مثل شركة تنمية الريف المصري الجديد، والشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي وغيرها من الشركات التي تعمل في هذا المجال، ومن ضمن مشاريع جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة ما يلي:

جنة مصر

يعد مشروع "جنة مصر" جزءًا من مشروع "الدلتا الجديدة" التابع لجهاز مستقبل مصر، ويهدف إلى استصلاح وتنمية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مصر بمساحة ٦٤ ألف فدان يعتمد في ريها على ٤٦ ألف فدان تروى من خلال المياه الجوفية، و١٨ ألف فدان تروى من خلال الصرف الصحي.

يسعى المشروع إلى إنشاء مجتمعات عمرانية زراعية متكاملة، مع توفير بنية تحتية مُتكاملة للصناعات الزراعية مثل التعبئة والتغليف والتصنيع الغذائي، ويسهم المشروع في توفير محاصيل زراعية متنوعة بكميات كبيرة، كما يُسهم في توفير المواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية المختلفة، ويساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يعزز من الأمن الغذائي.

مستقبل مصر

يقع مشروع "مستقبل مصر للتنمية المستدامة" على طول محور روض الفرج– الضبعة الجديد، وهو الطريق الذي أُنشِئ كجزء من المشروع القومي للطرق، ويبلغ طول الطريق حوالي ١٢٠ كيلومترًا، ويمتد عمقه من ٦٠ إلى ٧٠ كيلومترًا، ويبعد نحو ٣٠ دقيقة عن مدينة السادس من أكتوبر.

استصلاح الأراضي

يعمل المشروع على استصلاح رقعة أرضية بمساحة مبدئية ٥٠٠ ألف فدان، تصل لاحقًا إلى مساحة إجمالية مليون و٥٠ ألف فدان، تمتد في نطاق ٤ محافظات هي الجيزة ومطروح والبحيرة والفيوم بمواجهة ١٢٠كم تقريبًا على محور الضبعة وعمق من ٦٠ إلى ٧٠كم، على بعد ٣٠ دقيقة من مدينة ٦ أكتوبر.

تطبيق تقنيات الري الحديثة

يعتمد المشروع على استخدام أنظمة الري المحوري والري بالتنقيط والزراعة تحت الصوب باستخدام تكنولوجيا الري الحديثة، بهدف الحفاظ على المورد المائي وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج للمحاصيل الزراعية، كما يقوم الجهاز بإجراء تجارب وأبحاث في مجال الزراعة، بما يتعلق بالبذور والأسمدة وأساليب الري، بهدف تحسين الإنتاجية وتحقيق استدامة الزراعة في المشروع.

يُعد موقع المشروع من أهم المزايا الاستراتيجية لتوافر الأيدي العاملة، بالإضافة إلى سهولة وصول مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والبذور والمعدات، وسهولة توصيل المنتجات النهائية إلى الأسواق الرئيسية وإلى موانئ التصدير البرية والجوية.

استثمارات وشراكات وآفاق جديدة

يعمل الجهاز على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين الجادين الذين يرغبون في الاستثمار في مشروعات الاستصلاح والزراعة، ويوفر الجهاز جميع التسهيلات والإمكانيات اللازمة للشركاء في النجاح، بما في ذلك البنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون الجهاز مع الجهات الحكومية المختلفة، مثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري، لتوفير الدعم والإرشاد اللازمين في مجالات الزراعة وإدارة الموارد المائية. كما يعمل على استقطاب الخبرات العالمية والشراكات الدولية لتبادل المعرفة والتكنولوجيا في مجال الزراعة المستدامة.

شبه جزيرة سيناء

يسعى جهاز "مستقبل مصر للتنمية المستدامة" لتحقيق

أكبر خطة تنموية في تاريخ شبه جزيرة سيناء من خلال استصلاح وزراعة نحو ٦٠٠ ألف فدان في مناطق شمال ووسط سيناء، ويتم الحصول على مياه الري اللازمة لهذا المشروع الضخم من خلال مسارين رئيسيين لنقل المياه المعالجة وهما محطتي معالجة مصارف بحر البقر والمحسمة.

يعمل الجهاز حاليًا على استصلاح وزراعة ٤٠,٥ ألف فدان أخرى في منطقة حرم مطار العريش، معتمدًا على المياه الجوفية التي تساهم في دعم هذا المشروع الحيوي، وتُعَدُّ هذه المشروعات خطوة استراتيجية هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيناء، مما يعزز من استقرار المنطقة ويكفل تحقيق الأمن القومي المصري من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل فعّال وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي.

جنوب محور الضبعة

هو مشروع استصلاح رقعة أرضية بمساحة مبدئية ٥٠٠ ألف فدان تقع بمنطقة جنوب محور الضبعة غرب مشروع مستقبل مصر، بالقرب من الدلتا القديمة وشبكة الطرق والموانئ سواء البحرية أو البرية أو الجوية، ويربط بين الحدود الإدارية لمحافظات مطروح والبحيرة والجيزة. وتروى من خلال مصدر المياه الشمالي للري "ترعة الحمام الجديدة" القادم من محطة معالجة الحمام.

يهدف الجهاز إلى توفير منتجات زراعية بجودة عالية للمواطنين وتصدير الفائض للخارج، مما يساهم في تقليل الاستيراد وتوفير العملة الصعبة كما يسعى المشروع إلى استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى تصدير الفائض من المنتجات الزراعية وتوفير فرص عمل جديدة.

لم يقتصر نشاط جهاز مستقبل مصر على تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الزراعي فقط بل يتوسع في مشروعات الثروة الحيوانية، فيهدف الجهاز إلى زيادة إنتاج اللحوم والدواجن والأسماك، وتوفير الأعلاف اللازمة، وتحسين سلالات الماشية، وإنشاء مجازر ومحطات لتعبئة وتغليف المنتجات الحيوانية.

مدينة السادات

أنشأ جهاز مستقبل مصر مُجمعًا للإنتاج الحيواني والألبان في منطقة السادات ببطاقة استيعابية ٥٠٠٠ رأس حلاب وطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠ طنًا من اللبن يوميًا، ولحوم حية، ونحو ٣٠٠٠ رأس تسمين على مساحة ألف فدان، ويضم المُجمع مستشفى بيطري، مبنى للولادة وآخر للتلقيح الصناعي، ٦ مزارع فرعية و٥ حلاب، ومزرعة تسمين، بالإضافة إلى توفير الأجهزة والمعدات الخاصة بحفظ الألبان ونقلها، وبخلاف محطة معالجة مياه الصرف الصحي الآدمي، يضم المركز محرقتين للتخلص الآمن والصحي من المخلفات البيولوجية، بجانب مجرشتين لجرش الحبوب وتجهيز الأعلاف.

والمركز مزود بأحدث الأجهزة طبقًا للمعايير الدولية، للتشخيص الدقيق والسريع لأمراض الماشية، سواء كانت وافدة أو متوطنة، من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة وأكاديمية البحث العلمي، والمجمع ضمن خطة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

التوسع في مشروعات الإنتاج الحيواني

أنشطة أخرى ليست بعيدة عن دائرة عمل جهاز مستقبل مصر، فقد توسع المشروع بالتعاون مع الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني، في إنشاء عدد من مجمعات الإنتاج الحيواني والألبان بالنوبارية، ويوسف الصديق بالفيوم، والوادي الجديد، وشمال التحرير التابعة لمحافظة البحيرة، وذلك ضمن خطة المشروعات القومية الكبرى التي تشهدها الدولة المصرية بمختلف المجالات، كما تم افتتاح عدد من المشروعات التي تمثل إضافة للإنتاج الحيواني والألبان.

جودة المحاصيل الاستراتيجية

جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة يقوم بدور رئيس في استيراد السلع الاستراتيجية، خاصة الحبوب، بهدف تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الاحتياطي الاستراتيجي للدولة، مع توفير السلع بأسعار مخفضة.

كما يعمل الجهاز على تنويع مصادر الاستيراد والحصول على أسعار تنافسية، بالإضافة إلى تعزيز القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي والتخزين في صوامع استراتيجية.

استيراد السلع الاستراتيجية

يهدف الجهاز إلى تأمين احتياجات البلاد من السلع الأساسية، خاصة الحبوب، من خلال استيراد كميات كبيرة من مصادر متنوعة، حيث يعمل الجهاز على تنويع مصادر الاستيراد لضمان عدم الاعتماد على مصدر واحد والحصول على أفضل الأسعار.

صفقات وشراكات

آليات تعاقدية متنوعة يعتمد عليها جهاز مستقبل مصر لتحقيق زيادة حجم الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع الأساسية، وخاصة الحبوب، ومن هذه الآليات على سبيل المثال آلية الصفقات المتكافئة، وكذلك إنشاء سلسلة من الصوامع الاستراتيجية للحفاظ على استقرار الأمن الغذائي، مع زيادة معدلات التصدير للخارج من خلال توفير فائض من المنتجات الزراعية، ما ينعكس على أسعار السلع، مع زيادة منافذ لبيع السلع الأساسية.

مواجهة الاحتكار بالتنمية

ومن أجل التيسير على المواطنين ودعمًا للتنمية المستدامة، أنشأ جهاز مستقبل مصر شبكة من المنافذ لتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، وللحد من احتكار بعض الموردين للسلع الذين يقومون بعرضها بعد ذلك بأسعار عالية للمواطنين في مخالفة صريحة للقانون.

ويعمل جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة على إنشاء مجمعات صناعية مرتبطة بالنشاط الزراعي، بما في ذلك صوامع الغلال، وثلاجات التبريد والتجميد، ومصانع الأعلاف والمجففات.

تأمين احتياجات المواطنين

تهدف مصانع الغلال لتأمين احتياجات البلاد من المحاصيل الزراعية الأساسية، وتحقيق نقلة حضارية في نشاط التخزين في مجال الحبوب في مصر للحفاظ على المخزون والوصول لأقل نسبة فاقد ممكنة واحتفاظ البلاد برصيد استراتيجي آمن من القمح لا يتعرض لعوامل التلف بما يحقق زيادة القدرة التخزينية، ويهدف الجهاز إلى تعزيز القدرات الصناعية لمصر من خلال الاستفادة من المنتجات الزراعية وتطويرها صناعيًا، بالإضافة إلى دعم الاستثمار في مجالات الإنتاج الحيواني والسمكي.

- **مهمة الجهاز:**

تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين الجادين وتوفير التسهيلات والإمكانيات

شرم الشيخ "مدينة السلام" نموذجًا

القيادة السياسية تتصالح مع الطبيعة وتحقق تنمية شاملة

تقرير: محمد بربر

على ضفاف البحر الأحمر، حيث تتعانق الرمال الذهبية مع زرقة الموج، تتجلى قصة غير مسبوقة لمدينة مصرية استطاعت أن تكتب اسمها في سجل المدن العالمية الخضراء.

شرم الشيخ، التي عُرفت عالميًا وقبل سنوات بأنها مدينة السلام ووجهة السياحة الدولية، تتحول اليوم إلى مدينة الاستدامة بفضل رؤية القيادة السياسية ووعي الدولة المصرية بأن التنمية لا تكتمل إلا حين تتصالح مع الطبيعة.

ولم يكن انضمام شرم الشيخ إلى شبكة ICLEI العالمية محض صدفة أو مجاملة، لكنه جاء ثمرة لعمل شاق امتد لعقود، جعل من هذه البقعة الصحراوية نموذجًا عربيًا وإفريقيًا يوازن بين رفاهية الإنسان وصون البيئة، ويبرهن أن التنمية الحقيقية تبدأ من حيث يلتقي الاقتصاد بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وقبل أشهر، شهد الدكتور خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة وقتئذ، مؤتمر الإعلان الرسمي عن انضمام مدينة شرم الشيخ إلى الشبكة العالمية ICLEI للمدن المستدامة، لتصبح بذلك أول مدينة مصرية والرابعة عربيًا ضمن هذا التحالف الدولي الرائد في مجال الاستدامة والتحول الأخضر.

وقال محافظ جنوب سيناء، في تصريحات صحفية، إن هذا الإنجاز يُعد امتدادًا لرؤية القيادة السياسية نحو تحقيق تنمية مستدامة شاملة، مُشيرًا إلى أن انضمام شرم الشيخ إلى شبكة ICLEI يُمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ مكانة المدينة كعاصمة للمدن الخضراء في المنطقة.

رؤية القيادة السياسية: استدامة من أجل المواطن

أكد المهندس مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء أن ما تحقق هو حصاد عمل مؤسسي بدأ منذ سنوات، وتطور بشكل ملحوظ عقب استضافة مؤتمر المناخ (COP٢٧) عام ٢٠٢٢، فقد كانت القمة نقطة انطلاق فعلية لتحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء مُتكاملة تعتمد على الطاقة النظيفة والنقل المستدام والإدارة الذكية للموارد البيئية.

وأضاف أن استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة جنوب سيناء التي اعتمدها الرئيس عبد الفتاح السيسي في سبتمبر الماضي تمثل خريطة طريق واضحة يجري تفعيلها عبر خطة تنفيذية متكاملة، مشيرًا إلى أن التمويل المتحقق حتى الآن بلغ أكثر من ١٩,٧ مليون دولار.

أبرز المستهدفات في شرم الشيخ الخضراء

تتضمن استراتيجية "شرم الشيخ الخضراء"، عددًا من المستهدفات، أبرزها أن هناك توجهًا لمنع استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام في عشرات الفنادق الكبرى بالمدينة، مع تمكين مبادرات المجتمع المحلي خاصة في المحميات والمناطق الساحلية، إلى جانب التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والداعمين الدوليين، وتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة والنقل المستدام. وذلك ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تؤكد أن المواطن المصري يظل الهدف الرئيس لكل هذه الجهود، حيث تأتي

- **التنمية الحقيقية تبدأ من حيث يلتقي الاقتصاد بالمسؤولية البيئية والاجتماعية**
- **خطة تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء تتبنى ثلاثة محاور هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**

هذه السياسات لضمان جودة حياة أفضل وصحة بيئية مستدامة.

شرم الشيخ بوابة مصر للمدن المستدامة

من جانبها، عبرت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة التي تقدمت باستقالتها لترشحها في منصب أممي، عن اعتزازها بانضمام شرم الشيخ إلى شبكة ICLEI، مؤكدة أن ما تحقق هو ثمرة تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضافت أن المدينة أصبحت نموذجًا يحتذى به في كيفية تحويل التحديات البيئية إلى فرص للتنمية. وأشارت إلى أن شرم الشيخ تمثل اليوم بوابة مصر نحو مدن خضراء ذكية قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وأن ما تحقق من مشروعات في الطاقة النظيفة والنقل المستدام وإدارة المخلفات يُمثل نموذجًا يمكن تكراره في مدن مصرية أخرى.

مشروع "شرم الشيخ الخضراء": ثمار ١٥ عامًا من العمل

ولم يكن التحول البيئي في شرم الشيخ وليد اللحظة، لكنه بدأ منذ نحو ١٥ عامًا عندما رصدت وزارة السياحة أن السياحة البيئية تمثل نحو ٤٥٪ من السياحة العالمية وثلثي السياحة الوافدة إلى مصر.

ومن ثم انطلقت خطط تطوير المحميات الطبيعية في المحافظة حتى وصل عددها إلى ٤٠ محمية تغطي ٢٠٪ من مساحة الدولة بدلًا من ٢٧ محمية فقط. وقد نفذ مشروع "شرم الشيخ الخضراء" بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وبالتعاون مع محافظة جنوب سيناء والقطاع الخاص.

وشمل المشروع تركيب محطات طاقة شمسية في مواقع حيوية مثل مطار شرم الشيخ ومركز المؤتمرات والمتحف والمستشفى الدولي، ودعم أكثر من ٢٠ فندقًا بالطاقة النظيفة، وإنارة مئات الشوارع بالطاقة الشمسية، إضافة إلى دعم خدمات تحلية المياه للمجتمعات المحلية وتنفيذ أول حملة وطنية للتخلص من الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام. كما جرى تدريب إدارات الفنادق ومراكز الغوص على حماية الشعاب المرجانية والتنوع البيولوجي البحري.

أرقام تعكس حجم التحول

شهدت شرم الشيخ نموًّا كبيرًا في قدرات الطاقة الشمسية المركبة التي بلغت ٥٠ ميغاواط في عام ٢٠٢٤، أي عشرة أضعاف قدرات عام ٢٠٢٠. وأسهم ذلك في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٤٠٥٠ طنًّا سنويًّا، وهو ما يعادل قدرة امتصاص الكربون لمساحة ٦٠ كيلومترًا مربعًا من الشعاب المرجانية. كما تبنت فنادق كبرى مثل "عروس شرم" و"مونتي كارلو" أنظمة شمسية بقدرات وصلت إلى ١ ميغاواط لتغطية ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء، وهو ما انعكس على خفض فواتير الطاقة وزيادة الربحية.

النقل المُستدام وإدارة النفايات

إلى جانب الطاقة، أدخلت المدينة خمس حافلات كهربائية تعمل في شوارعها، مما أسهم في الحد من التلوث الهوائي والضوضائي، إلى جانب التوسع في مسارات الدراجات الهوائية. كما تم تطوير أنظمة إدارة النفايات وإنشاء مطمر صحي جديد ومحطة لإعادة التدوير. وزوّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشفى شرم الشيخ بوحدة تعقيم وتمزيق للنفايات الطبية خالية من الانبعاثات، بدعم من الاتحاد الأوروبي.

إشراك المجتمع المحلي.. من الحلم إلى المشاركة الفاعلة

كان للمجتمع المحلي دور محوري في التحول الأخضر بشرم الشيخ، حيث شارك السكان في الحملات التوعوية وتبنوا ممارسات صديقة للبيئة. وتم توزيع ١,٥ مليون حقيبة قابلة لإعادة الاستخدام، فيما حصل العديد من العمال المحليين على وظائف جديدة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات. وقد لعبت القبائل البدوية دورًا مهمًا في محمية نبق، حيث شارك أكثر من ٣١٠ أفراد في تدريبات موجهة نحو سبل عيش مستدامة مثل السياحة البيئية والحرف اليدوية.

وأكد أليساندرو فراكاسيتّي المُمثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر أن ما تحقق في شرم الشيخ يمثل نموذجًا عالميًّا في كيفية تحويل الاستثمارات المحدودة إلى نتائج واسعة، مشيرًا إلى أن هذه الجهود جعلت من شرم الشيخ نموذجًا رائدًا في السياحة الخضراء، موضحًا أن المدن الخضراء هي مدن صديقة للبيئة ترفع كفاءة استخدام الموارد وتقلل من الملوثات والمخلفات بحيث يتمكن النظام البيئي من تجديد نفسه. ومن أهم معايير هذه المدن كفاءة الطاقة والاعتماد على مصادر متجددة وإدارة المخلفات والتصميم المعماري المتوافق مع المناخ المحلي.

محاور خطة التنفيذ: الاقتصاد والمجتمع والبيئة

اعتمدت خطة تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء على ثلاثة محاور هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فعلى المستوى الاقتصادي تم التركيز على تعزيز الإنتاج ورأس المال البشري ونظم الإدارة، مع دعم إعادة التدوير والطاقة المتجددة. أما المحور الاجتماعي فقد ركز على تأهيل الشباب والمواطنين للتعامل مع مشروعات التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة. بينما تضمن المحور البيئي دعم المحميات الطبيعية مثل رأس محمد ونبق وأبو جلوم، والحفاظ على الشعاب المرجانية، والتوسع في الطاقة المتجددة ووسائل النقل الصديقة للبيئة.

مصر تضع الاستدامة في قلب التنمية

وأكدت وزارة البيئة في بيان لها، على أن مصر، رغم التحديات السياسية والاقتصادية العالمية، تواصل بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي السير بخطى ثابتة نحو وضع البيئة والاستدامة في قلب عملية التنمية. وأشارت إلى أن إعلان مدينة الخارجة بالوادي الجديد كمدينة خضراء كان سابقة، وأن شرم الشيخ ليست الأخيرة، بل ستتبعها مدن مصرية أخرى في مسار التحول نحو الاستدامة.

الصحة النفسية تبدأ من شجرة:

كيف تصنع المساحات الخضراء مدنًا أكثر إنسانية؟

د. أحمد سامي: التخطيط العمراني ليس خرائط وأسفلت فقط...

بل وقاية نفسية وصناعة مزاج عام أكثر استقرارًا

حوار: هبة جلال

تزداد معدلات التوتر والقلق في المدن الكبرى يومًا بعد يوم حيث يطغى الأسمنت على المشهد ويختفي اللون الأخضر خلف لوحات الإعلانات وضجيج السيارات في المقابل، تشير دراسات متزايدة إلى أن المساحات الخضراء والتخطيط الحضري الذكي ليسا ترفًا جماليًا بل ضرورة لصحة الإنسان العقلية والنفسية.

في هذا الحوار، التقت مجلة "رسالة النور" الدكتور أحمد سامي- أستاذ علم النفس البيئي، لنفهم كيف تؤثر بيئتنا العمرانية على عقولنا، ولماذا قد تكون الشجرة في الحديقة أهم من الدواء في الصيدلية.

بدايةً... كيف يمكن أن نصف العلاقة بين الصحة النفسية وشكل المدينة التي نعيش فيها؟

المدينة ليست مجرد مبانٍ وطرقات بل بيئة نفسية متكاملة والأبحاث الحديثة توضح أن شكل المدينة يؤثر على كيمياء الدماغ مباشرةً؛ فعلى سبيل المثال الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من مساحات خضراء تقل لديهم معدلات الاكتئاب بنسبة تقارب ٢٠٪ ولذلك فإن وجود الطبيعة داخل النسيج العمراني يخلق شعورًا بالأمان والانتماء ويمنح الإنسان فرصة للهروب من الضغوط اليومية.

هل يمكن القول إن غياب المساحات الخضراء يفاقم الأزمات النفسية لسكان المدن؟

بالتأكيد فالمدن المليئة بالخرسانة ترفع نسب القلق والإجهاد فهناك ما يُسمى بـ"إرهاق الانتباه" وهو شعور يحدث نتيجة الضوضاء المستمرة والزحام البصري في الشوارع، وهذا الإرهاق يزيد من العصبية ويقلل القدرة على التركيز، بينما مجرد المشي بين الأشجار يساعد الدماغ على إعادة شحن طاقته؛ نحن نتحدث عن تأثير يُشبه "الدواء الطبيعي" لكنه بلا تكلفة جانبية.

- المدينة ليست مجرد مبانٍ وطرقات بل بيئة نفسية متكاملة
- مدن بلا خُضرة تعني أجيالًا أكثر اكتئابًا وعنفًا.. والشجرة أرخص من الدواء
- الخطوة الأولى أن نعيد التفكير في المدينة ككائن حي ووضع الإنسان في قلب التخطيط العمراني وليس السيارة أو المبنى

لكن هناك من يرى أن التوسع العمراني ضرورة لا مفر منها، فكيف نوازن بين النمو العمراني واحتياجات الصحة النفسية؟

المشكلة ليست في التوسع ذاته بل في نوعية هذا التوسع، في أوروبا مثلًا أي مشروع عمراني جديد لا يُعتمد دون أن يُخصص ما لا يقل عن ٣٠٪ من مساحته لفراغات عامة وحدائق وهذه ليست رفاهية بل جزء من التخطيط الصحي للمدينة في المقابل حين تُبنى مدننا على حساب الأشجار فإننا في الحقيقة "نزرع أمراضًا نفسية" ستكلف الدولة والمجتمع لاحقًا.

هل يؤثر شكل المدينة أيضًا على السلوك الاجتماعي، مثل العدوانية أو العلاقات الإنسانية؟

نعم وبشكل كبير فالبيئة العمرانية المزدحمة بلا مساحات عامة تولد شعورًا بالضغط النفسي والعزلة وهذا يترجم إلى ارتفاع معدلات الغضب والعنف المجتمعي، على العكس المساحات الخضراء تعمل كـ"صمام أمان اجتماعي" حيث تتيح التقاء الناس بشكل صحي، وتقلل من الاحتكاك العدائي، وهناك دراسة كندية أثبتت أن الأحياء الأكثر خضرة تقل فيها معدلات الجرائم بنسبة ١٢٪.

من الناحية العلاجية... هل يمكن أن تكون الطبيعة بديلًا عن الدواء النفسي؟

لا نستطيع أن نقول إنها بديل كامل لكنها وقاية فعّالة وعلاج مساعد؛ فعلى سبيل المثال في اليابان هناك ما يُعرف بـ"الاستحمام في الغابة" (Forest Bathing) حيث يتم علاج حالات القلق والاكتئاب بجلسات مخصصة للمشي بين الأشجار والنتائج مذهلة لدرجة أن بعض الأطباء يصفون هذا النوع من العلاج بجانب الأدوية.

هل يمكن أن نعتبر غياب الطبيعة في المدن الحديثة شكلًا من أشكال "العنف البيئي" ضد سكانها؟

بالطبع يمكن وصفه بذلك فالإنسان كائن فطري يحتاج للتواصل مع الطبيعة وحرمانه من هذا الحق يولّد ضغوطًا نفسية قد تتحول مع الوقت إلى أمراض فحين يعيش المواطن بين كتل خرسانية بلا متنفس فهذا ليس مجرد خلل في التخطيط العمراني بل شكل من أشكال العنف غير المباشر الذي تمارسه البيئة على عقولنا وأجسادنا.

كيف تنعكس المساحات الخضراء على الأطفال والمراهقين؟

الأطفال أكثر الفئات حساسية لطبيعة البيئة المحيطة بهم، وتشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يعيشون بالقرب من الحدائق يحققون نتائج دراسية أفضل كما تقل لديهم أعراض فرط الحركة وتشتت الانتباه، أما المراهقون فإن وجود أماكن عامة مفتوحة يقيهم من العزلة ويشجعهم على الانخراط في نشاطات رياضية واجتماعية مما يقلل من احتمالية الإصابة بالاكتئاب أو الانحراف السلوكي.

في رأيك، هل هناك علاقة بين نسب الاكتئاب المتزايدة في المدن الكبرى وغياب الحدائق العامة؟

العلاقة مباشرة وواضحة فالمدن الصاخبة والمزدحمة التي تخلو من المساحات الخضراء تضع الإنسان في عزلة نفسية حتى لو كان محاطًا بالآلاف والطبيعة تفتح نافذة للروح وتعطي الإنسان فرصة للتنفس والتأمل والتواصل مع الآخرين في بيئة صحية وهذا ما نفتقده في المدن الكبرى.

من الناحية الاقتصادية، هل الاستثمار في المساحات الخضراء مكلف كما يظن البعض؟

على العكس تمامًا، الاستثمار في الطبيعة داخل المدن هو استثمار طويل الأمد يعود بالنفع على الصحة العامة وهناك أبحاث عالمية أكدت أن كل وحدة نقدية تُنفق على المساحات الخضراء توفر أضعافها في تكاليف الرعاية الصحية والأدوية بمعنى آخر زراعة شجرة اليوم قد توفر غدًا فاتورة علاج مريض نفسي أو جسدي.

ما أثر الضوضاء والازدحام البصري على الصحة النفسية مقارنةً بأثر المساحات الخضراء؟

الضوضاء والازدحام البصري يسببان حالة من "الإجهاد الإدراكي" للدماغ حيث يبقى في حالة استنفار دائم لمعالجة الأصوات والصور المتداخلة، وهذا يؤدي إلى توتر مزمن وضعف في التركيز وزيادة العصبية، بينما تعمل الطبيعة كدواء مضاد، فهي تقلل من حدة المحفزات وتمنح الدماغ فرصة للاستراحة والتوازن، ولهذا فإن مجرد النظر إلى مشهد طبيعي يقلل من ضغط الدم خلال دقائق.

إذا قارنّا بين ساكن المدينة وساكن القرية من حيث الصحة النفسية، ما الفارق؟

ساكن القرية يتمتع عادةً بقدر أكبر من التوازن النفسي بفضل البيئة الطبيعية المحيطة به: الهواء النقي، الخضرة، والمساحات المفتوحة بينما يعاني ساكن المدينة من ضغوط متراكمة: الازدحام، الضوضاء، والغياب شبه الكامل للطبيعة، هذا لا يعني أن القرية خالية من التحديات لكنها توفر بيئة أقل قسوة على النفس من المدينة المكتظة.

ما دور المدارس والجامعات في تعزيز العلاقة بين الطلاب والطبيعة داخل المدن؟

للمؤسسات التعليمية دور محوري يجب أن نعيد إدخال الأنشطة البيئية إلى المدارس والجامعات: زراعة حدائق صغيرة، رحلات منتظمة إلى المتنزهات، وتشجيع الطلاب على التفاعل مع الطبيعة هذه الأنشطة لا تبني فقط صحة نفسية أفضل بل أيضًا وعيًا بيئيًا واجتماعيًا لدى الأجيال القادمة.

هل المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الحكومات وحدها، أم أن للمجتمع المدني والأفراد دورًا أيضًا؟

المسؤولية مشتركة والحكومات تملك أدوات التخطيط الحضري والتشريعات لكنها لن تنجح وحدها إذا لم يكن هناك وعي مجتمعي والجمعيات الأهلية قادرة على لعب دور كبير في التوعية وحملات التشجير والأفراد بدورهم يمكنهم المساهمة حتى من خلال مبادرات بسيطة مثل زراعة شجرة أمام منازلهم أو في شرفاتهم فالتغيير الحقيقي يبدأ من تضافر الجهود.

هل هناك تجارب ناجحة في مدن عربية يمكن أن نستفيد منها كنموذج؟

نعم هناك بعض التجارب المشجعة في الإمارات مثلًا هناك اهتمام متزايد بإنشاء حدائق عامة ضمن المخططات العمرانية الجديدة، وفي المغرب نجد مدنًا مثل الرباط ومراكش تحتفظ بمساحات خضراء واسعة داخل نسيجها الحضري. هذه النماذج تثبت أن التخطيط الواعي يمكن أن يصنع فرقًا حقيقيًا في حياة الناس.

برأيكم، ما الخطوة الأولى إذا أردنا مدنًا أكثر صحة نفسية؟

أن نعيد التفكير في المدينة ككائن حي والخطوة الأولى هي وضع الإنسان في قلب التخطيط العمراني وليس السيارة أو المبنى فنحن بحاجة لحدائق في كل حي، مسارات مشي آمنة، وفراغات عامة تُعيد الناس إلى التواصل مع الطبيعة ومع بعضهم البعض فالاستثمار في الشجرة قد يكون أهم من الاستثمار في ناطحة السحاب.

أخيرًا.. ما رسالتك للمخططين وصناع القرار قبل أن يضعوا أول حجر في مدينة جديدة؟

رسالتي واضحة: المدينة تُبنى للإنسان، لا للمباني ولا للسيارات إذا أردنا مدنًا سعيدة وصحية فعلينا أن نزرع فيها الأخضر قبل أن نرفع الخرسانة فالطبيعة ليست ترفًا جماليًا بل صمام أمان للصحة النفسية والاجتماعية.

- باب جديد يحرره مجموعة من شباب الصحفيين،
- يستلهمون من خلاله ذكريات الماضي، شخصياته وأحداثه،
- حتى نستفيد في الحاضر ونحن نتطلع إلى المستقبل.

السينما والمسرح

في حرب أكتوبر ١٩٧٣

السينما:

- أبرزت بطولات الجنود المصريين من خلال أفلام مثل:

o الطريق إلى إيلات:

يحكي عن عملية بحرية ناجحة نفذتها القوات الخاصة المصرية.

o أبناء الصمت:

يعرض حياة الجنود في الجبهة ومعاناتهم.

o العمر لحظة:

يتناول دور الصحافة في الحرب.

- ركزت الأفلام على الروح القتالية والتضحية والانتصار على العدو.

المسرح:

- قدمت عروضًا مسرحية وطنية مثل:

o الزنزانة والدرس انتهى لموا الكراريس (علي سالم): تناولت آثار الحرب على المجتمع.

- استخدم المسرح الرمزية والدراما لتوصيل مشاعر الفخر والحزن والأمل.

اللواء أحمد حمدي
بطل الكباري وصانع العبور

- وُلد في ٢٠ مايو ١٩٢٩ بمدينة المنصورة.
- تخرج من كلية الهندسة - جامعة القاهرة، قسم الميكانيكا.
- التحق بالقوات الجوية عام ١٩٥١، ثم انتقل إلى سلاح المهندسين عام ١٩٥٤.
- شارك في العدوان الثلاثي ١٩٥٦، وحرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ١٩٧٣.
- كان مسؤولًا عن إنشاء الكباري والمعديات التي عبرت عليها القوات المصرية قناة السويس.
- نجح في تقليص زمن تركيب الكباري من ٧٤ ساعة إلى ٦ ساعات فقط، مما ساهم في نجاح خطة العبور بشكل مذهل.
- قاد وحدات الكباري التابعة للجيش الثالث الميداني.
- أشرف على إنشاء ٢٠ كوبري وعدد كبير من المعديات تحت القصف الإسرائيلي.
- استشهد يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ أثناء إصلاح أحد الكباري تحت نيران العدو، رافضًا مغادرة موقعه حتى اكتمال المهمة.
- أُطلق اسمه على نفق الشهيد أحمد حمدي الذي يربط سيناء بالسويس.
- مُنح وسام نجمة سيناء من الطبقة الأولى.
- اعتُبر يوم استشهاده عيدًا للمهندسين في نقابة المهندسين.

المرأة المصرية

في حرب أكتوبر جندي مجهول خلف النصر

دور بطولي متعدد الأوجه:

- شاركت أكثر من ٦٠ ألف امرأة في أعمال التمريض، التبرع بالدم، وجمع التبرعات.
- عملت في الهلال الأحمر والمستشفيات العسكرية، تضمد جراح الجنود وتقدم الدعم النفسي لهم ولأسرهم.
- تحملت مسؤولية الأسرة في غياب الزوج أو الابن، وأدارت الحياة اليومية بصبر وقوة.
- تبرعت النساء بالذهب والمدخرات لدعم المجهود الحربي، حتى في القرى والنجوع.

الدعم المعنوي والتوعوي:

- أسست النساء جمعيات مثل "صديقات القلم" لترجمة الأخبار عن القضية المصرية وإرسالها للعالم لدعم الموقف المصري دوليًا.
- كانت الأم والمعلمة والإعلامية مصدرًا لبث روح الوطنية والتشجيع على الصمود.

نماذج مشرفة:

- آمنة دهشان: أول امرأة مصرية تحصل على رخصة سلاح، شاركت في المقاومة وساعدت الجنود بالطعام والدواء وقت الحرب.

قصيدة "أكتوبر"

صلاح جاهين

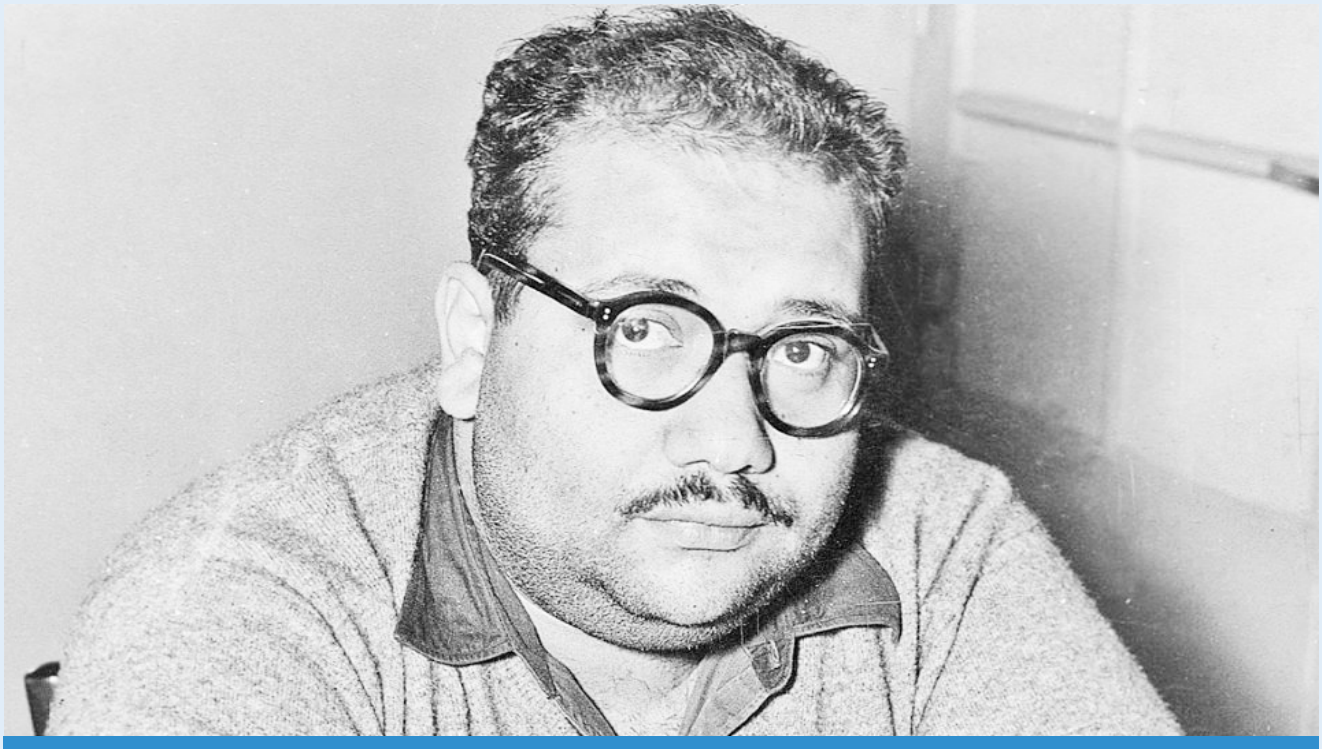

كتب صلاح جاهين هذه القصيدة بعد انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣،
كرد فعل شعري على النصر الذي أعاد الروح للمصريين بعد نكسة ١٩٦٧.

من غير ما نتفاخر ونتباهى
أنا أتعس الذي بدعها وجناها

لا بالرايات الذي رفعناها
ومازلت تحت عقابها وجزاها

ولا بالحصون الذي انتزعناها
وحياة ليالي سود صبرناها

ولا بالدروع الذي مزعناها
واتبددت بالشمس وضحاها

ولا بالدموع الذي ابتلعناها
نكبح جماح الزهو

على الضنى الغالي وحجبناها
مع إنه من حقنا

وحياة عيون مصر الذي نهواها
ونحمي النفوس منه

وأكتوبر الذي كما النشور جاها
ولو العبور سألونا يوم عنه

بلاش نعيد في ذنوب عملناها
قول: مجرد خطوة خدناها!

د. سامية قدري

سلسلة السيولة

سلسلة السيولة أو مجموعة السيولة، كما يميل البعض إلى تسميتها، هي مجموعة من المُصطلحات التي صكها عالم الاجتماع البولندي "زيجمونت باومان" والذي سعى من خلالها إلى تحليل كافة الأوضاع الاجتماعية التي اجتاحت العالم مُنذُ ظهور العولمة، تلك العملية التي حولت العالم من الحداثة الصلبة (كما يُسميها)، وهي الحداثة التي بدأت مُنذُ عصر الأنوار في أوروبا في القرن الثامن عشر إلى الحداثة السائلة Liquid Modernity وهي المرحلة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وتنامت وتصاعدت وتيرتها خلال تسعينيات القرن العشرين واستمرت حتى وقتنا الحالي.

ويُعرِّف باومان السيولة بأنها: "حالة مُستمرة من إذابة وتمييع مجموعة كبيرة من الكيانات والبُنى الاجتماعية، والروابط الإنسانية، والنماذج السلوكية، والأخلاق والقيم... إلخ". وتأتي إذابة هذه الكيانات عن طريق التحديث المُستمر لها، التحديث الوسواس القهري، حسب وصفه الذي لا يجعل هُناك حالة نهائية في الأفق، ولا هدف نسعى الوصول إليه. بمعنى آخر، فإن الحداثة الصلبة هي مرحلة الإنتاج والتطور الذي تتحكم فيه الدولة وتكبح جماع الأفراد لصالح المجموع. أما مرحلة السيولة هي تخلي الدولة عن هذا الدور، وفتح السوق الرأسمالي الحر، والاستهلاك والتحديث المُستمر الذي لا غاية له إلا مزيد من الاستهلاك والإشباع اليومي والمؤقت للرغبات.

وتتكون سلسلة السيولة من ثمانية مفاهيم ناقشها باومان في ثمانية كُتب ليوضح لنا مجالات السيولة وهي: الحداثة السائلة، والحب السائل، والحياة السائلة، والأزمنة السائلة، والأخلاق السائلة، والخوف السائل، والمراقبة السائلة وأخيرًا، الشر السائل. وسوف أُقدم للقارئ العزيز عبر ثمانية مقالات هذه السوائل الثمانية، أو الكُتب الثمانية، بشرح مُبسط لكي يُمكننا أن نعي ونفهم العالم الذي نعيش فيه.

(٧)
المُراقبة السائلة

تستحوذ المُراقبة في عالم اليوم على مجالات كثيرة في حياتنا، حتى أصبحت سمة من سمات العالم الحديث السائل. ومدام العالم قد تغير عبر الأجيال، فإن المُراقبة تتغير أيضًا.

تحرر من الوصاية والجهل
تجرأ واستعمل عقلك أنت.
كانط

فطالما أن أهل العالم الحديث في حركة دائمة ودائبة، وغالبًا ما ينقُصهُم اليقين والروابط الدائمة ولأن حركاتهُم تخضع للمُراقبة والتعقيب والرصد، فإن المُراقبة تتطور إلى حالة سائلة.

في عصر الحداثة الصلبة كانت فكرة المُراقبة تُشير إلى سيطرة الإنسان وإدارته للأمور بما يُحقق النظام والانضباط والانسجام والكمال النهائي والوضع التام الذي لا يعرف الغموض ولا الإيهام ولا الالتباس. ووفقًا لهذه الرؤية اخترعت الحداثة الغربية فكرة "السجن الكبير" (أو البانوبتيكون) الذي صممه المُهندس المعماري جيريمي بنتام، انسجامًا مع عصر التنوير في القرن ٨١، ليكون بمثابة النموذج الأصيل لفكرة النظام والانضباط والوضوح التام. وكان برج المُراقبة الذي يتوسط هذا السجن هو الانعكاس الواضح لفكرة "الإله الرقيب"، ولم يُكن هذا السجن مُجرد صورة مُجازية ولا لوحة معمارية، بل كان هُناك منهجية وهندسة معمارية لها قواعدها وضوابطها الخاصة داخل أسوارها، فكان السجن يستمد شرعيته وقواعده من داخله، وتمكن بذلك من إزاحة القيود الأخلاقية، والوازع الأخلاقي، والضمير الإنساني والعاطفة الإنسانية خارج أسواره.

وفي السجن المثال الكبير لهذا، كانت الرؤية الكاملة، والحرية الكاملة من نصيب المُراقب العليم بكُل ما يدور في الزنانير، وكانت الحُرية المُقيدة والامتثال للقواعد والنظام من نصيب السُجناء. والجدير بالذكر، أن هذه الآلية للمُراقبة لم تقتصر على السجون، بل على كُل المؤسسات الرأسمالية: المصانع، المدارس، المُستشفيات الحكومية وصار النموذج العام للسيطرة والهيمنة، بل والنموذج العام لكُل نظام اجتماعي. إذ أن مشروع التنوير الذي كان حلمًا نبيلًا ينشُر نور الحُرية والعدل والتسامح، والرخاء، تحول إلى أداة تعزيز طموحات وسيطرة الدول الحديثة وآليات المُراقبة الرامية إلى التحكُم والانضباط.

وفي زمن الحداثة السائلة، صارت منصات الرقابة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، نافذة يُمكنك من خلالها أن تطُل على العالم...وفي الوقت ذاته يطُل العالم عليك ويُتابعك. وصولًا لاختراق كاميرا هاتفك المحمول، وجهاز اللاب توب الخاص بك لمُراقبتك وتتبع خطواتك وتسجيل حواراتك الخاصة؛ باختصار تتسلل المُراقبة إلى التفاصيل وتفاصيل التفاصيل على جناح التكنولوجيا. وفي كُل هذا الوضع نصير نحن البشر مُراقبين من مجُهولين وتُصبح التكنولوجيا قادرة على ابتلاعنا بلا رحمة. والأمثلة على ذلك كثيرة: أجهزة الفحص الدقيق للجسد في مداخل محطات المترو وعند بوابات المطارات، أجهزة مُطابقة البصمات، تسجيل الحضور في مكان العمل، أجهزة مُطابقة بصمة العين عند الحصول على تأشيرة العديد من الدول، وفي المؤسسات السيادية، وفتح الحسابات الاستثمارية في البنوك الكُبرى... وكُلها أجهزة للمُراقبة خلفتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

إن عالم التواصل الاجتماعي يشير إلى تآكل الخصوصية تآكلًا ذاتيًا عبر الفيس بوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي، حيثُ يُصبح الخاص هو العام ولابد أن يختص بِهِ ويستهلكه عدد لا نهائي من الأصدقاء والمُستخدمين العشوائيين تحت مُسمى "الحوار معًا" أو دائمًا للوحدة على نحو ما يذهب باومان. يضرب مثالًا لهذا النوع من المُراقبة. بالطائرات من دون طيار. فتلك الطائرات التي لا يتجاوز حجمها عشرة دقيقة أو طائرة أطنان يحط بخفة على أعتاب النوافذ، وكان التصميم يهدف في كلتا الحالتين إلى: الاختفاء في قلب ما يُسهل رؤيته وملاحظته، مثلما هو الإنترنت هو المكان الذي ينتهي عنده اختفاء الهوية. فكلاهُما الطائرات والإنترنت، يُنذر بنهاية الاختفاء أو الاستقلال. إن تلك الطائرات، خاصة الأجيال الجديدة منها، خفية ومنيعة تجرد كُل شيء من الحصانة، سترى كُل شيء، بينما تظل هي خفية تسير في خفة وارتياح. هذه هي سمة تكنولوجيا التجسُس والمُراقبة الجديدة، فهي مُسلحة بالقدر على الفعل المُستقل من بُعد إلى الدرجة التي تُصبح بمثابة تسونامي البيانات الذي يذهل العاملين بمراكز القوات الجوية.

أما في عالم التواصل الاجتماعي، حيثُ موت الخصوصية، فأن الأمر مُختلف، فنحن الذين "نقود حقوق خصوصياتنا إلى المذبح بإرادتنا" أو ربُما نقبل بفقدان الخصوصية باعتباره ثمنًا مقبولًا للعجائب المعروضة في مقابلها، إننا عندما ندخل عالم الإنترنت نبقى رهائن للقدر فالإنترنت لا يُمكن إرغامنا على نسيان أي شيء ثم تسجيله على هذه الشبكة العالمية. إن تآكل الخصوصية إذا، هو نتاج التغير الذي حدث في رؤية الناس لما يجب أن يكون عامًا وما يجب أن يكون خاصًا.

لم تقتصر أجهزة المُراقبة على مسألة الأمن، بل تعدتها لأنواع أخرى من المُراقبة تتعلق بأنشطة الحياة العادية: إظهار بطاقات الهوية، إدخال كلمات السر، استخدام شفرات في سياقات مُتعددة، شراء مُستلزماتنا على الإنترنت، دخول مساكننا التي صارت أشبه بالثكنات العسكرية...إلخ. إذا، تزيد المُراقبة وتلين مع تزايد النزعة الاستهلاكية التي تُسم المُجتمعات اليوم، وتنتشر بطُرق خارج حدود الخيال، وتستجيب لحالة السيولة التي يعيشها العالم، بل وتعيد إنتاجها تحت ذريعة الدواعي الأمنية، ويُعزز التسويق المُلح التي تقوم بِهِ شركات التكنولوجيا.

وكعادته، يربط باومان بين النزعة الاستهلاكية وإعادة إنتاج الفقر وبين المُراقبة وأبعادها الخفية؛ حيثُ يرجع إغواء المُجتمع للمُستهلكين إلى المُراقبة المُمنهجة من خلال استحداث مواقع مثل: الأمازون، الفيس بوك وجوجل، التي تعكس أحدث تكنولوجيا هذا المجال.

في عالم المُراقبة السائلة، توجد تحديات كبيرة لأصحاب الفعل الأخلاقي؛ لعل أهمها: انفصال النظام والعمليات عن آية اعتبارات للأخلاق، إن عمليات الضبط تبدو آليه ومُجردة من المشاعر والعواطف. ويعطي باومان مثال على ذلك من حالة رفض دخول طالبي اللجوء من خلفية عرقية، ترى الدولة أنها "غير مُناسبة"، حتى وإن كان هؤلاء البشر يخشون على حياتهُم إذا ما تم ترحيلهُم إلى بلادهُم.

جُملة القول، إنه في زمن المُراقبة السائلة لم يعُد الأفراد رقباء على أنفسهُم مثلما كان يحدُث قديمًا من خلال الاعتراف: الاعتراف بارتكاب جريمة، السُبل الخاصة للاعتراف: الاعتراف على يد كاهن حيثُ الاعتراف الديني دواء للروح، أو الاعترافات العلمانية التي تعود إلى الصحة والسلامة الشخصية. أما في زمن المُراقبة السائلة، فقد أصبحت المدونات والتدوينات على الفيس بوك بمثابة وسائل للاعتراف، حيثُ يخرج الخاص إلى العام، وهي سلع تعلن عن نفسها بنفسها؛ إنها تتعلق بالدعاية أو الظهور على الأقل (أدوات الاعتراف الإلكتروني).

"مسك السيرة"

ليس شرًا وليس خيرًا

رسالة نور

يعدها:

د. رامي عطا صديق

كثيرًا ما كانت "رسالة النور" تتناول على صفحاتها موضوعات وقضايا اجتماعية، من أفكار وعادات وممارسات، بهدف مناقشتها بفهم ووعي، بهدف حث جمهور القراء على تغيير تلك الأفكار والإقلاع عن العادات السلبية والسلوكيات غير المسؤولة وغير المنضبطة.

ومن ذلك مثلًا أن المجلة في عددها الصادر بتاريخ أكتوبر ١٩٦١م، نشرت في باب "أفكار"، وكان يحرره رئيس تحريرها الدكتور القس صموئيل حبيب، مقالًا عنوانه "مسك السيرة فن!"، قال فيه:

"نتحدث كثيرًا عن مسك السيرة..

وكلنا نتحدث عن غيرنا من ورائهم..

لا يوجد شخص تحت الشمس لا يتحدث عن غيره من ورائه. يندر أن يوجد من لا يشتم رئيسه من ورائه. كما يندر أن يوجد من لا ينتقد صديقه من ورائه.

فهل هذا خطأ؟

هل هو خطية؟

هل أسمح لنفسي أن أتحدث عن غيري من ورائه؟

إن "مسك السيرة" في حد ذاته ليس شرًا وليس خيرًا. إنه مثل علبة الكبريت فيها خير وفيها شر. يمكن أن نستخدمها لإضاءة المصباح، ويمكن للشرير أن يستخدمها في إشعال الحريق.

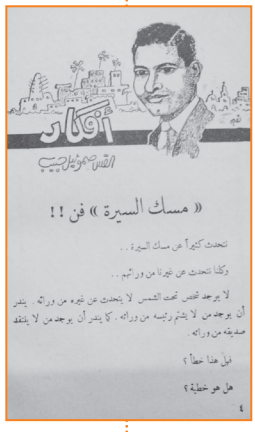
أفكار

القس صموئيل حبيب

« مسك السيرة » فن ! !

نتحدث كثيراً عن مسك السيرة..

وكلنا نتحدث عن غيرنا من ورائهم..

لا يوجد شخص تحت الشمس لا يتحدث عن غيره من ورائه. يندر أن يوجد من لا يشتم رئيسه من ورائه. كما يندر أن يوجد من لا ينتقد صديقه من ورائه.

فهل هذا خطأ؟

هل هو خطية؟

٤

• نقل الكلام.. وإشاعة المذمة والتحدث عن الغير بقصد إيجاد الضرر لهم..

للخير

يمكن أن يكون "مسك السيرة" للخير. فعندما أجد مشكلة يجب أن أتحدث عنها. وعندما أتحدث من ورائك عن مشكلتك أنا أدرس المشكلة، وقد أناقشها مع شخص يفهم الموقف تمام الفهم ونبحث عن حل لها. وقد نحل المشكلة. وفي هذه الحالة يكون "مسك السيرة" خير..

وقد أجد شخصًا ما يعاني مشكلة كبرى- نفسية أو عصبية أو عائلية أو غيرها. ويتسبب عن مشكلته سوء فهم مع شخص آخر يعمل معه. يمكنني أن أشرح مشكلة ذلك الشخص لصديقه. وبذلك يفهم الصديق أن واجبه هو أن يحتمل الشخص المريض بمشكلاته. وأن ينسى إساءته. وبذلك تخف المشكلة.

هذا الشرح والحديث- هو "مسك السيرة".. وإنما لغرض شريف..

إن "مسك السيرة" يكون للخير، متى كان الغرض منه أن يتم التفاهم بين الأفراد. وفي هذه الحالة يحتاج للحكمة. ولذلك اشترك لمسك السيرة هدف "التفاهم" وطريق "الحكمة".

فكن حكيمًا في اختيار الكلمات. وكن حكيمًا لعدم الإساءة للغير. وكن حكيمًا في فهم الطريق الذي يعاون على حل المشكلة. وكن حكيمًا في حكمك على الأمور، فإن صاحب "الحكم" الصائب على الأمور يمكن إصلاحها أكثر من صاحب "الحكم الخاطىء".

كن حكيمًا في فهمك وفي حكمك على الأمور..

وليكن هدفك الرئيسي "التفاهم" ولا شيء غير إيجاد التفاهم والسلام بين الأفراد.. فكن صانع سلام..

&&&

أما نقل الكلام.. وإشاعة المذمة والتحدث عن الغير بقصد إيجاد الضرر لهم.. وإحداث الفتنة.. وتأليف القصص الكاذبة عن الغير.. كل هذا شر.. وشر عظيم..

"امسك السيرة..

ولكن احذر الغرض الشرير..

فإن هذا الأمر حساس. وقد يحدث- دون أن نقصد- أن يتحول غرضك السليم إلى شرير.. فاحترس..".

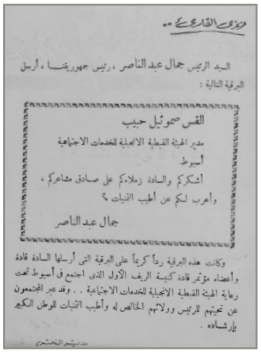

برقية من الرئيس جمال عبد الناصر- مجلة "رسالة النور" أكتوبر ١٩٦١م

حداث الفتنة.. وتأليف القصص الكاذبة

عن الغير.. كل هذا شر.. وشر عظيم..

العاصمة الإدارية والعلمين:

رؤية مصرية لمدن المستقبل

كيف يدعم جهاز "مستقبل مصر"

مسار التنمية المستدامة في مصر؟

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss